بشار عواد معروف

ضبط النص والتعليق عليه



طبعة جديدة منقحة ومزيدة



مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع



الإتقان لا حدَّ له



ضبط النص والتعليق عليه



الأستاذ الدكتور

بشار عواد معروف



طبعة جديدة منقحة ومزيدة

مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع



الطبعة الجديدة ١٤٤٠هـ = ٢٠١٩م

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية

١٠١٥٤ / ٢٠١٨م

ISBN

978 977 481 130 2



بطاقة فهرسة دار الكتب والوثائق المصرية

معروف ، بشار عواد.

ضبط النَّص والتعليق عليها / بشار عواد معروف .-

ط٢ .- الإسماعيلية: مكتبة الإمام البخاري، ٢٠١٨.

٨٠ ص؛ ٢٤ سم

تدمك ٢ ١٣٠ ٤٨١ ٩٧٧ ٩٧٨

المخطوطات –تحقيق

العنوان

ديوي ٨٠٨,٠٢



مكتبة الإمام البخاري

الإسماعيلية ٤٦ شارع الجمهورية .. الثلاثيني .. بعد السنترال

تليفون ٠٦٤٣٦١١٦٨٦

مُقَدِّمَةُ الطَّبْعَةِ الجَدِيدَة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا وإمامنا محمد المبعوث بمكارم الأخلاق والشِّيم ، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه ، وبعد :

فهذه طبعةٌ جديدةٌ من رسالتنا « **ضبط النَّص والتعليق عليه** » ، تأتي بعد نشرتها الأولى التي مَرَّ عليها ما يَقْرُب من أربعين عامًا، حيث صدرت الطبعة الأولى ببغداد سنة ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م ، ثم أعادت نشرها « مؤسسة الرسالة » ببيروت سنة ١٩٨٢م، ثم أعادت طبعها « مكتبة الإمام البخاري » بمصر، سنة ٢٠١٠م . وفي السَّنة نفسها التي كَتَبْتُ فيها هذه الرسالة قامت المنظمة العربية للتربية والثقافة بجامعة الدول العربية (معهد المخطوطات العربية) بتأليف لجنة من كبار المحققين يومئذ لوضع مشروع «أُسُس تحقيق التُّراث العربي ومَنَاهِجُه » تشرَّفت أن أكون نائبًا لرئيسها شيخنا العلامة محمد بهجت الأثري (ت ١٤١٧هـ) ، طيَّب اللهُ ثراه ، فَوَضَعَتْ تقريرًا تضمَّن أُسُس تحقيق التراث العربي ، نَشَرَهُ المعهد المذكور بالعنوان نفسه بعد خمس سنوات، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م ، وهو لا يختلف في فحواه عما ذكرت. فكان من المُتَعَيَّن أن يُعَمَّم ويُلْزم به المُتَعَلِّمون لهذا العلم الجليل ، ولكننا من أسف ما زلنا نجد خُلْفًا كبيرًا حتى في الرسائل الجامعية الصادرة عن بعض الجامعات العربية المحترمة .

وتأتي هذه الطبعة الجديدة وقد زِيدت فيها بعض فرائد الفوائد التي تحصَّلت عندي بعد خبرة في هذا العلم امتدت على أكثر من خمسين عامًا ، انتجتُ فيها بحمد الله ومَنِّه أكثر من ثلاث مئة مُجلد، تلقَّاها أهلُ العلم وطلبته بما تستأهله، فضلًا عن كُتُبٍ ثلاثة في هذا الفن، أولها: « في تحقيق النص» الصادر عن دار الغرب

الإسلامي سنة ٢٠٠٤م، وثانيها : « تحقيق النصوص بين أخطاء المؤلِّفين وإصلاح الرُّواة والنُّسَّاخ والمُحَقِّقين » الصادر عن دار الغرب الإسلامي أيضًا سنة ٢٠٠٩م في طبعته الأولى، وسنة ٢٠١٢م في طبعته الثانية، وثالثها : « أنظار في مناهج تحقيق المخطوطات العربية» الصادر عن مؤسسة الفرقان بلندن سنة ٢٠١٦م .

وتبقى هذه الرسالة خلاصة مُعْتَصرة لكل هذه الجهود ، وهي سابقة المؤلَّفات في هذا العلم، تُيَسِّر لطالبه مَؤُونة مُراجعة المطوَّلات، وتُحَقِّق أملًا منشودًا وهدفًا مقصودًا في تكوين المُحَقِّق المُلْتزم بأُسُس هذا العِلْم، بما تُقدِّمه من قواعدَ وفوائدَ وعوائدَ.

ولا بدَّ لي من أن أُنَوِّه بفضل صديقي العالم الفاضل الدكتور أشرف عبد المقصود الذي عُنِي بهذه الرسالة، فأعاد نَشْرها مرَّات، وكان حريصًا أن تتضمن الآراء والقواعد الجديدة المُتَحَصِّلة عن الخبرة الأخيرة لكاتبها ، فجزاه الله خير ما يُجازي عباده الصالحين العاملين على نَشْر العلم النافع، والله الموفق للصواب إليه المَرْجع والمآب .

أفْقَرُ العِبَاد
بَشَّار بن عَوَّاد

عمَّان : في ٣ جمادى الأولى ١٤٤٠هـ
الموافق ٩ يناير ٢٠١٩م

مُقَدِّمَةُ الطَّبْعَةِ الأُولَى

يحتل ضبط النَّص والتعليق عليه أهمية عظيمة في علم تحقيق المخطوطات العربية ، ويُثِير كثيرًا من الاختلاف والجدل بين المَعْنِيين بهذا الفن الجليل ؛ فمنذ أن بدأ العرب يُعْنَون بتحقيق المخطوطات العربية ونشرها ظهر رأيان مُتضاربان حول الطريقة التي ينبغي اتِّباعُها عند نشر التراث العربي :

الأول: يرى الاقتصار على إخراج النَّص مُصَحّحًا مُجرّدًا من كل تعليق.

والثاني : يرى أن الواجب يقضي توضيح النَّص بالهوامش والتعليقات، وإثبات الاختلافات بين النُّسَخ والتعريف بالأعلام ، وشرح ما يحتاج إلى شرح وتوضيح .

وأقامَ الفريقُ الأول رأيه على أن الغاية من التحقيق هي إخراج ما يسمّى بـ « النَّص الصحيح » ، فلا حاجة بعد ذلك إلى إثقاله بالهوامش والتعليقات ، وقد أخَذَتْ به كثرةٌ كاثرةٌ من المستشرقين ومَن سار على نهجهم من العرب .

وارتأى الفريقُ الثاني أن طبع النَّص مُجرّدًا هو تحريف لطبيعة البحث العلمي واستقامته باعتبار أن الأصل في إخراج النَّص أن ينظر المُحَقِّق فيه وفيما حوله .. وأن يكشف إثاراته وأن يَبِينَ عن إشاراته ، وأن يدل على المَنازِع التي صدر عنها، ومثل هذا الجهد الذي لا بد منه في التحقيق ، لا بد منه بعد ذلك في الدِّراسة .

فمن الخير إذًا أن يندمج هذان الجهدان معًا ، فيتولَّى مُحَقِّقو النصوص بالذات عمليات الشروح الأُولى هذه ، لكي تُصبح جاهزة للبحث الأَدبي الصِّرف ، أَو للبحث التأريخي الصِّرْف ، أو لهما معًا، فتجلى مضيئة من غير عتمة ، نيِّرة من

غير لَبْس ، مخدومة خدمة مُحَرَّرة تتيح للباحث أن ينطلق بعد ذلك عنها ، دون أن يضطر إلى مُعاودة الجهد الذي بذله المُحَقِّقُون[(١)] .

وقد بالغ بعض المُتَعانين لهذا الفن ، فأثقلوا هوامش الكتب التي عُنوا بنشرها بتعليقات وتعاريف لا مبرر لها ولا مُسَوِّغ ، كأنهم يريدون تَوْبلة الكتاب بها تاركين خلفهم الصعب المُبهم الذي هو بالتعليق خليق، حتى بلغ الأمرُ ببعضهم أن عَرَّف بأعلام الناس كأبي بكر وعمر وعثمان وعلي ومالك والشافعي ونحوهم ، وعَرَّف بمشاهير المواضع والبلدان مثل دمشق وحلب وحمص وبغداد والموصل والبصرة والقاهرة والإسكندرية ونحوها .كما أن بعضهم كرَّر التعريف بالعَلَم المشهور في أكثر من موضع فأخرجوا التحقيق الدقيق عن طريقه القويم[(٢)] .

◉ **ومع كل الذي ذكرت فالحق : إنَّ نَّشر النَّص مُجرّدًا من كل مراجعة وتعليق لا يَصْلح لتحقيق المخطوطات العربية من عِدَّة وجوه ، أبرزها :**

١ـ نُـدْرة النُّسخ الخطيّة الصحيحة المُتْقَنة السليمة الخالية من التصحيف والتحريف ، وأن أغلب المخطوطات العربية كثيرة التصحيف والتحريف والسَّقْط ونحو ذلك مما هو معروف عند أهل المعرفة به .

٢ـ والغالبية العظمى من المخطوطات لم تَصل إلينا بخطوط مؤلِّفيها ، بل بخطوط نُسَّاخ فيهم الجاهل والعالم ، فتَعَرَّض كثير منها إلى التغيير والتبديل والتحريف ، بحيث يؤدِّي نَشْرُها على ما هي عليه إلى أخطار علمية وتربوية ؛ لأن

---

(١) راجع : مقدِّمة العالم الفاضل الدكتور شكري فيصل للجزء الثالث من « الخريدة الشامية » : ٢٤ – ٢٥

(٢) انظر أمثلة لذلك ، فيما سيأتي ص ٦٢، ٦٣ .

القرّاء ليسوا دائمًا من المُتَخَصِّصين المتعمِّقين في العلم الذي يتناوله النَّص ، فضلاً عن أن إخراجها بهذا الشكل ينفي بطبيعته مصطلح « النَّص الصحيح » .

٣ـ **إنَّ جمهرة المؤلِّفين والنُّسَّاخ لم يُعْنوا بالإعجام ووضع الحركات المُوَضِّحة للنَّص** ، بل نَدَر ذلك عندهم ، وكانوا يعتمدون على ما للقارىء من معرفة في موضوع الكتاب ، لذلك يُصبح نَشْر مثل هذه الكتب بحالتها التي هي عليها لا يتعدَّى في أكثر الأحايين توفير نسخ خطية – قد تكون مُحَرَّفَة مُصَحَّفة مُبْهَمَة – من الكتاب وهو أمرٌ ما أبعده عن التحقيق الدقيق .

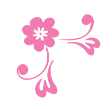
٤ـ **افتقار المؤلِّفين والنُّسَّاخ إلى وِحْدَة كتابية** مما يؤدي إلى تَبَايُن كبير في رَسْم بعض الكَلِم ، واستخدام كثير من الصِّيغ الكتابية غير المعروفة عند أهل عصرنا ، كما سنُبينه بعد قليل .

ولكن إذا كان الأمر كما بيَّنا والحال على ما ذكرنا ، **فما هي السبيل الصحيحة لضبط النَّص ومتى يقوم المُحَقِّق بالتعليق عليه ؟**

إننا نعتقد أن **ضبط النَّص والتعليق** عليه أمران مُتلازمان ، فالغاية من التعليق يجب أن تتجه نحو خدمة ضبط النَّص وتوضيحه ، ودفع كل إيهام عنه ورفع كل غموض وإبهام فيه . ولا يَتَأتَّى ذلك فيما نرى إلا بالعناية التامَّة بجملة أُمور ، نُوجزها في فصولٍ موجزةٍ[١] .

بغداد ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م

(١) في هذه الطبعة الجديدة تم تقسيم الكتاب لفصلين وخاتمة (الناشر) .





ضَبْطُ النَّصّ

المبحث الأوَّل : جَمْعُ النُّسَخ الخطيّة وأُسُس المُفَاضَلة بينها

المبحث الثاني : تنظيمُ مادة النَّص

المبحث الثالث: ضرورة التعليل عند الترجيح

المبحث الرابع : توحيد الانْتِسَاخ

المبحث الخامس : تقييد النَّص بالحركات .

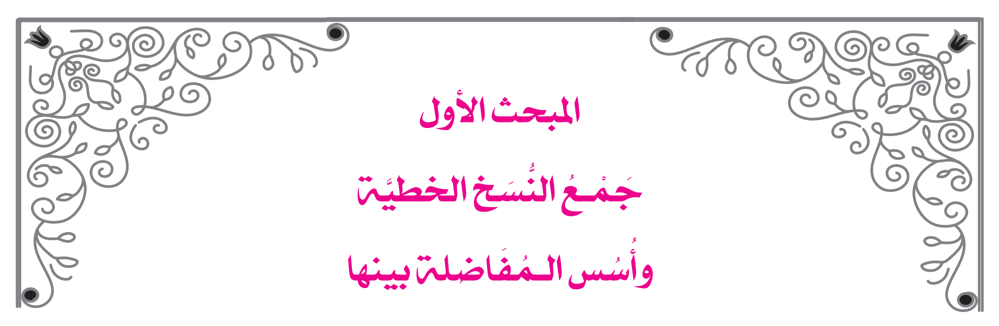
المبحث السادس : الإشارة إلى مَوارد النَّص.

المبحث السابع : مقابلة النَّص بمن اقتبس منه.

المبحث الثامن : تلبية رغبات المؤلِّف.







المبحث الأول

جَمْعُ النُّسَخ الخطيَّة وأُسُس الـمُفَاضلة بينها

لا بُد لمن يتصدَّى لتحقيق نصٍّ من النصوص أن يبحث عن نُسَخِه الخطيَّة ويَحْصُل على صورٍ منها إن أَمْكَنَهُ ذلك ، وأن لا يَدَع نسخةً معتبرةً إلا ويطَّلِع عليها .

وحين تتوفر النُّسخ عنده يبدأ بقراءتها لأمرين رئيسين؛ أولهما : للتَّشَبُّع بالنص وإدراك مدلولاته، وثانيهما : لمعرفة قيمة كلِّ نُسْخَةٍ ومَصْدَرِها ، وعلاقتِها بالنُّسخ الأخرى، ومن ثم ليعمدَ فيما بعد لاستبعاد النُّسَخ المنسوخة عن نسخةٍ تَحَصَّل عليها ، فالنُّسَخ الكثيرة في نتيجتها النهائية ستتكون من « عوائل » تنتظمُ كلُ عائلة نسخة أو أكثر .

◉ومن المعلوم في بَدَائِه علم تحقيق النصوص **أنَّ نُسْخَة المؤلِّف التي كتبها بخطه إذا توفّرت عند الباحث فلا قيمة حقيقية بعد ذلك لجميع النُّسخ المُنْتَسَخة عنها** ، فلا يجوز أن تُرَجَّح عليها أية نُسْخة أُخرى كما يفعل بعض الجهلة .

ولكن المؤَلِّف قد يُضيف إلى نسخته فيما بعد ، أو يحذف منها ، أو يُعَدِّل فيها ، وقد يكون هذا على أصل نسخته ، أو يُعيد نَسْخ كِتَابِهِ مرَّةً أُخرى ، فإذا ما وصل إلينا كلُّ ذلك فلا أهمية لأية نسخةٍ أخرى ، ولكن إذا فُقدت النُّسخة أو النُّسخ التي كتبها المؤَلِّف بخطه فعندئذ لا بد من التَّحَرُّز وجمع النُّسخ والمُقَابلة بينها للوصول إلى النَّص الذي كتبه المؤلِّف وارتضاه في آخر حياته .

فالنُّسخ التي نُسِخَت عن نسخة المؤَلِّف في حياته تكون أكثر خطورة من النُّسخ التي نُسخت عن نُسْخَةِ المؤلِّف بعد وفاته ، إذ قد يكون الناسخ قد نسخَ نُسْختَهُ عند

أول تأليف الكتاب وقبل إجراء التعديلات عليه ، أو يكون قد نسخَ من نُسخةٍ للمؤلِّف قد تركها مؤلِّفُها ونسخَ فيما بعد غيرهَا بعد أن أجرَى تعديلات بالإضافة أو الحذف عليها . وقد نقفُ على نسخةٍ انتُسِخَت من نُسخةٍ أَجْرَى المؤلِّف عليها التعديلات أو نسخَها ثانية ، وكل ذلك جائز ، وله أمثلة كثيرة في المخطوطات التي وصلت إلينا ، وهو ما ينطِبقُ عمومًا على المؤلَّفات التي كُتبت في القرن الرابع الهجري وبعده .

◉ المُسَودة والمُبَيَّضة :

قد يكتب المؤلِّف من كتابه أولًا « مُسَوّدة » ثم يُبَيِّضها ، وهو صنيع كثير من المؤلِّفين ، وعندئذٍ نجد بعض النُّسَّاخ ينتسخ نسخة من المُسَوَّدة ، ثم يُبَيِّضها المؤلِّف فيأتي ناسخ آخر فينتسخ من المُبَيَّضة .

◉ فحينما ذكر الذهبي الكتب التي أفاد منها في تأليف كتابه « تاريخ الإسلام» قال : « طالعتُ مسودة « تهذيب الكمال » لشيخنا الحافظ أبي الحجاج يوسف المزي، ثم طالعت المُبَيَّضة كلها »[(١)] .

◉ وتوفي أبو طاهر السِّلفي (ت ٥٧٦هـ) وترك كتابه « معجم السفر » جزازات فبقيت هذه الجزازات كما هي إلى أن هيأ الله لها أحد الفضلاء فدَوَّنها على شكل كتاب ، وهذا الفاضل هو زكي الدين أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي المُنْذِري (ت ٦٥٦هـ) صاحب الكتاب المشهور « التكملة لوفيات النَّقلة » ، وقام ولده الشاب رشيد الدين المُنْذِري المتوفى شابًّا سنة ٦٤٣هـ بِنَسْخِه عن نسخة والده ، وكان السِّلفِي قد كتب كل ترجمة بجزازة فبَيَّضها المنذري كما تجيء لا كما يجب .

قال شمس الدين السخاوي (ت٩٠٢هـ) في « الإعلان بالتوبيخ » عند كلامه على كتابه المُرَتَّب على حروف المعجم : « وجمعتُ كتابًا حافلًا على حروف المعجم

(١) « تاريخ الإسلام » ، ١/٧ .

أصلته من « تاريخ الإسلام » للذهبي ، وزِدتُ عليه خلقًا أغفلهم أو تجَدَّدُوا بعده ... فاستوفيت عليه ... و« معجم السفر» للسِّلفِي ، وهو في مجلد كثير الفوائد بخط محمد ابن المنذري ، قال عن أبيه الزَّكي : إنه وقع له بخط السِّلفِي في جزازات فبَيَّضها ورتَّبها كما تجيء لا كما يجب . وكذا لم يكن ترتيبه كما ينبغي »[١] .

◉ وكتب تقي الدين المَقْريزي (ت ٨٤٥هـ) كتابه «دُرر العُقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة» مُسَوّدة ، ثم بَيَّضَهُ ، وتوجد قطعة من المُسَوَّدة في كوتا في ألمانيا (Gotha) تحمل الرقم (٢٧٠ عربيات) ، ثم وقفنا على نسخة كاملة منه نسخت عن المبيضة محفوظة في خزانة صديقنا العلامة الدكتور محمود الجليلي ـ يرحمه الله تعالى ـ حيث أعنته في تحقيق الكتاب ، ونَشَرَتُه دار الغرب الإسلامي بتحقيقه سنة ٢٠٠٢م ، في أربعة مجلدات .

◉ تحقيق النسخة الفريدة :

وَصَلت إلينا الكثير من المؤلَّفات التاريخية بنسخةٍ فريدة ليست بخط المؤلِّف، وهذه من المشاكل التي تُواجه مُحققي النصوص ؛ وذلك أنَّ تَوَفُّرُ أكثر من نسخة خطيّة من النَّص يُوَفِّر للمُحَقِّق خيارات في الترجيح للوصول إلى الصواب الذي كتبه المؤلِّف ، وهو أمر يكاد يكون معدومًا في حالة النُّسخة الخطية الفريدة ؛ إذ يتعذَّر إقامة التحريف أو التصحيف الواقع إلا وفق طرائق مُعَيَّنة سنذكرها ، فضلًا عن علمٍ تام بموضوع النَّص وقُدْرةٍ فائقة على استشراف أسلوبه وموارده، وتَمَكُّن من قضايا متعددة تؤهله للقيام بمثل هذا العمل .

ومن هنا فإن تحقيق النَّص على نسخة فريدة أكثر صعوبة من تحقيق النَّص

---

(١) « الإعلان بالتوبيخ » ، ص ٥٨٩ ، ٥٩٢ (تحقيق روزنتال ، وترجمة العلي) .

على نسختين أو أكثر ، إذ كلما تعدَّدت النُّسَخ توفرت خيارات للمُحَقِّق في الترجيح والتعليل ، ومن ثم لا بد له من منهج خاص يستند إلى الخطوات الآتية :

١ـ العناية التامّة بمَوَارد النَّص ، ومُقَابلتها بالنص المُحَقَّق ، والإفادة منها في تقويمه .

٢ـ تتبع كل اقتباس من النَّص ومُقابلته به ، فقد نجد في هذا الاقتباس ما قد يُصلح خطأً وَقَع فيه .

٣ـ الاطلاع التَّام على مؤلَّفات صاحب النَّص الأخرى والإفادة منها ؛ لمعرفة أسلوبه ، وإمكاناته اللغوية والأدبية والتاريخية ، مما قد يُساعد المُحَقِّق على إصلاح ما يعتقد أنه من غلط النُّسَّاخ ، وليس من غلط المُؤَلِّف .

٤ـ عرضُ النَّص على الكتب التي من بابته للإفادة منها ، والاستعانة بكتب اللغة والنحو لضبط النَّص ، وتُضْبَط الأسماء على كتب الرجال والتراجم ، ولا سيما كتب المُشْتَبِه ؛ لأن الأسماء شيء لا يدخله القياس ، ليس هناك شيء قبلها يدل عليها ، ولا بعدها شيء يدل عليها ، كما يتعيَّن ضبط البلدان على المعجمات الخاصة بها، ويرجع في كل فن إلى المؤلفات الخاصة به والاستعانة بها لإقامة النَّص .

٥ـ الإشارة بصريح العبارة إلى المواضع التي لم يستطع المُحَقِّق حلَّها ، من نحو عدم الوقوف على صواب اسم أو عدم معرفته ، أو شكِّه في عبارة أو لفظة ، فهذا من صميم عمل المُحَقِّق؛ لينبه من يأتي بعده إلى أهمية حلّ مثل هذه الإشكالات .

◉ تعدُّد الإبرازات :

لقد أصبح معلومًا في بدَائِهِ مناهج التأليف قديمًا وحديثًا أن كثيرًا من المؤلِّفين يُعيدون النظر في كتبهم ، لا سيما أولئك النّابهين المُتَعانين طلب العلم طوال عُمُرهم. ونرى اليوم للكُتُب طبعات أولى وثانية وثالثة وهلم جَرًّا ، يجري فيها

المؤلِّف قَلَمَهُ هنا وهناك زيادة وحذفًا وتنقيحًا ، وهو صنيعٌ محمودٌ يصلحُ الفاسد، ويُقيم المائِدَ ويُقَوِّم الحائد .

ولا يختلف المؤلِّفون في عصر المخطوطات عن أخْلافهم الذين عاشوا عَهْد المطبوعات، فكان الواحد منهم يؤلِّف الكتابَ فيُخْرِجُ نسخةً خطيّةً منه ، فينسخُ النُّسَّاخ أو التلامذةُ أو طلبةُ العلم نسخةً عنها . ثم يُعِيد المؤلِّفُ النَّظَر في كتابه زيادة وحذفًا وتنقيحًا ، فتُنْسَخُ عنه النُّسَخُ أيضًا . ولعله كُلّما تطاول به الزمن أعاد النَّظر في كتابه تجويدًا وتَحْسينًا ، فيتوفَّى المؤلفُ وتُنْسَخُ النُّسخ عن نُسْخته الأخيرة المُعدَّلة. ومن ثم تختلف النُّسخ الخطية التي نُسخت عن نُسْخة المؤلِّف في كل مرحلةٍ من المراحل المذكورة ، وأطلقنا على كل نوع من الأنواع المتقدمة « إبرازة » تُمَاثل ما يُعرف في عصرنا بالطبعة .

ومن المعلوم في بَدَائِهِ العقُول أنَّ الإبـرازةَ الأخيرةَ هي التي تُمَثِّل ما ارتضاهُ المؤلِّف في آخر حياته ، وهي ناسخةٌ للإبرازات الأخرى ، وهي التي يتعيَّن أن يُقام عليها تحقيق النَّص ، لكن هذا الأمر قلَّمَا ينتبه إليه المُحَقِّقون مع الأسف الشديد ، فيَخْلِطون بين الإبرازات ، ويظنون خطأً أن هذا من اختلاف النُّسَّاخ ، وهو أمرٌ خطير ومشكل كبير يتعيَّن الانتباه إليه وأَخْذُه بنظر الاعتبار .

لقد أعاد كثير من المؤلِّفين النظر في كُتبهم ، ومنهم من كان يكتب على أصل نسخته ، فإذا كان التغيير جوهريًّا لا تحتمله حواشي الكتب ، أعاد المؤلِّف تبييض كتابه أو قسم منه .

◉فحينما انتهى الذهبي من تدوين « **تاريخ الإسلام** » لأول مرة سنة ٧١٤هـ ، صار الكتاب كما يبدو في تسعةَ عَشَرَ مجلدًا ضخمًا بخطه . ثم بدأ منذ ذلك التاريخ يضيف إليه في حواشي نسخته ، لكن الزيادات والتصويبات التي وقعت في المئة الثانية

من الكتاب كانت كثيرة بحيث اضطر إلى إعادة كتابتها سنة ٧٢٦هـ .

وقد وصل إلينا من هذا القسم المُبَيَّض تبييضًا ثانيًا بخط المؤلِّف قسم من وفيات الطبقة الثامنة عشْرةَ في أثناء ترجمة الإمام مالك بن أنس وجميع الطبقتين التاسعةَ عشْرةَ والعشرين في حوادثهما ووفياتهما[1] ، وقد جاء في نهاية المجلد : « **فرغت من تبييض الطبقة تبيضًا ثانيًا في سنة ٧٢٦** » . أما المجلدات التسعة الأخرى التي وصلت إلينا بخطه ، فالزيادات والتصويبات بَقِيت في حواشيها .

◉ ووقفتُ في سنة ٢٠١٢م على نسخة مصورة نفيسة من **كتاب « الضعفاء »** للعقيلي ، المتوفى سنة ٣٢٢هـ ، كُتبت سنة ٣٨٢هـ ، وهي من محفوظات الزاوية العثمانية بمدينة طولقة التابعة لولاية بسكرة بالجزائر أَهْدَى صورتها إليَّ الصديق أبو بكر بلقاسم ضيف الجزائري عند زيارتي لمدينة الجلفة في ذلك العام .

والنُّسْخَة تتكونُ من جزأين يبدأ الثاني منهما عند الورقة (١٤٢أ) ، ونصُّه : « **الجزءُ الثاني من كتاب الضعفاء مِمَّن يُنْسب إلى الكذب وَوَضْع الحديث ومَنْ غَلَب على حديثه الوَهَمُ ، ومن يَهِم في بعض حديثه ، ومَجْهول رَوى ما لا يُتَابَع عليه ، وصاحب بدعة كان يَغْلو فيها ويدعو إليها ، وإن كانت حاله مستقيمة ، مؤلَّفٌ على حروف المعجم ، تأليف: أبي جعفر محمد بن عَمْرو بن موسى بن محمد بن حمّاد العُقَيْلي ، رواية : أبي يعقوبَ يوسفَ بن أحمد الصَّيدلاني عنه ، سماعٌ لإبراهيم بن محمد بن جعفر بن هارون الشاشي، نفعه الله بما فيه ، ومتَّعه به** » .

وجاء سند النُّسْخة في الجزء الأول : « **أخبرنا الشيخ أبو يعقوبَ يوسفَ بنُ أحمد الصَّيدلاني بمكة في شهر ذي الحجة سنة إحدى وثمانين وثلاث مئة ، قراءة عليه ، قال : حدثنا أبو جعفر محمد بن عَمْرو بن موسى بن محمد بن حمّاد العُقَيْلي** » .

---

(١) مجلد آياصوفيا (٣٠٠٦) .

وجاء في الجزء الثاني : « **أخبرنا الشيخ أبو يعقوبَ يوسفَ بنُ أحمد الصَّيدلاني يوم الأربعاء لخمس مَضَيْن من ربيع الأول من سنة اثنتين وثمانينَ وثلاث مئة ، قال : حدثنا أبو جعفر محمد بن عَمْرو العُقَيْلي** » .

وقد فرغ من كتابة هذه النسخة وسماعها على أبي يعقوبَ يوسفَ بنُ أحمد الصَّيدلاني في ربيع الأول ، سنة اثنتين وثمانينَ وثلاث مئة ، كما نُصَّ عليه في آخرها. وسَامِعُها هو صاحبُها إبراهيمُ بن محمد بن جعفر بن هارون الشاشيُّ ، بقراءة أبي محمد عبد الملك الشاشي .

وقد بَيَّنَتْ دراستنا لهذه النُّسْخة ، والنُّسْخة المحفوظة بدارالكتب الظاهرية بدمشق والتي طبع عنها كتاب « الضعفاء» للعقيلي غير مرة ، أن هذه النسخة إنما هي إبرازة ثانية للكتاب فيها زيادات على نسخة الظاهرية ، منها تراجم كاملة ، وتَقَدُّم وتَأَخُّر في كثير من النصوص ، فضلًا عن إعادة سبك كثير من العبارات التقويمية التي يُنْهِي بها العقيلي التراجم عادة .

ويبدو أن هذه الإبرازة كانت متأخرة ، وأن العديد من نُسخ « الضعفاء » قد نسخت عن الإبرازة الأولى ، ومنها النسخة المحفوظة بالظاهرية والتي اطلع عليها كثير من المؤلِّفين فَنَقَلُوا منها .

ومما يؤسف عليه أن هذه الإبرازة الأجوَدَ لم تكن محطَّ أنظار المستفيدينَ من هذا الكتاب ، فلا نعلمُ أحدًا أفاد منها إلا القليل النادر ، منهم : الحافظ ابنُ حجر في بعض زياداته على « الميزان » في « لسان الميزان » كونَه اطَّلع على هذه النُّسْخة ، وابن الجوزي في « العلل المتناهية » في أحايين قليلة ، وسببُ ذلك أن ابنَ الجوزي ربّما لا ينقلُ عن كتاب العقيلي مباشرة ، وإنما يستعمل مواردَ نقَلَتْ من هذا الكتاب ، ومنها: « تاريخ الخطيب » ، و « تاريخ ابن عساكر » ، وغيرهما مما لم نقف عليه ، فتجدُ نقولَه

في الأغلب الأعمِّ موافقةً للإبرازة التي ظهرت في نسخة الظاهرية ، وفي أحيان قليلة موافقةً لهذه الإبرازة الثانية ، ومنهم : ابن القطان الفاسيُّ في بعض نُقوله[١] .

◉ **ومن أمثلة ذلك أيضًا مما حقَّقتُ** : كتاب « **جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس** » **لأبي عبد الله الحُمَيْديّ** (ت٤٨٨هـ) حيث لم نكن نعرف لهذا الكتاب سوى نسخة واحدة فريدة محفوظة في مكتبة البودليان بأكسفورد أقمنا التحقيق عليها في أوائل سنة ٢٠٠٨م[٢] . وفي شهر أيلول/ سبتمبر من السنة نفسها أتحفني صديقي العلامة المحقق الأستاذ الدكتور محمد بن شريفة ـ يرحمه الله ـ بنسخة أخرى مصورة من « الجذوة » كان قد حصل عليها من أحد الفضلاء .

ومع أن النُّسخة مخرومة من أولها وآخرها فقد قَابَلْتُها بالنسخة البودليانية التي نَشَرْنَا عليها الكتاب ، وتبيَّن لي من غير ريبٍ أنَّ النُّسخة الفاسيَّة هذه إبرازة ثانية للكتاب ، وراويها هو أبو الفتح محمد بن عبد الباقي بن أحمد بن سَلْمان المعروف بابن البَطِّي (٤٧٧ـ ٥٦٤هـ) الذي نَسَخَ الكتاب ، فيما أرى ، عن نسخة معدَّلة لكتاب « الجذوة » تختلف عن النسخة البودليانية من حيث :

١ـ الاختلاف في عدد الأجزاء وتقسيمها .

٢ـ وجود بعض الزيادات في أثناء التراجم .

٣ـ وجود تراجم غير موجودة في النسخة البودليانية .

٤ـ اختلاف بَيّن في سَبْك بعض عبارات الكتاب أو فقراته .

وهذه الزيادات والتراجم وإن كانت قليلة جدًّا لكن ابن عَميرة الضبي لم ينقل

---

(١) يُنظر كتابه : « الوهم والإيهام » ، ٢/ ٣١١ـ٣١٢ .

(٢) حققته بالاشتراك مع ولدي الدكتور محمد بشار عواد (بيروت، دار الغرب الإسلامي ٢٠٠٨م) .

شيئًا منها البتة في « بغية الملتمس » مع معرفتنا بعنايته بنقل ما جاء في « الجذوة » مما يدل على أنه لم يطّلع على رواية ابن البَطِّي عن الحميدي لهذا الكتاب .

وقد ظهر لي من غير ريب أن الحُمَيْديَّ قد أعاد النظر في بعض جوانب كتابه في هذه الرواية، ولعلها آخر ما ارتضاه ، فهي الإبرازة الأخيرة منه ، ولعله حدَّث بهذه الرواية في آخر حياته ، فابن البَطِّي كان في الحاديةَ عشْرةَ من عمره عند وفاة الحميدي. ومن الطبيعي أن يُعيد المؤلف النظر ببعض التراجم ، ويضيف تراجم أخرى ، ويُعدِّل بعض العبارات ، وكان بعض من أخذ الكتاب عن الحميدي قبل ذلك قد كتب نسخته، فَنُسِخَت عنها النُّسِخ ، بدلالة اعتماد عدد من العلماء على الرواية الأولى ، مثل ابن بشكوال وابن عَميرة الضبي وغيرهما[١] .

◉ **ومثلٌ آخر هو « معجم شيوخ الذهبي الكبير »** :

فقد وصلت إلينا نسختان كلتاهما منسوختان عن نسخة المؤلِّف .

تُمَثِّل إحداهُما : الإبرازة الأولى ، وفيها (١٢٧٨) ترجمة بموجب إحصاء تم في سنة (٧٣٨هـ) ، وهي محفوظة في مكتبة السُّلطان أحمد الثالث بتركيا برقم (٤٦٢) .

أما النُّسخة الثانية : فتحتوي (١٠٤٠) ترجمة فقط ، أي بفارق (٢٣٨) ترجمة، وهذه النسخة محفوظة بدار الكتب المصرية برقم (٦٥ حديث) ، وهي الإبرازة الأخيرة من الكتاب حيث قُرئت على المؤلِّف في مجالس آخرها السبت الرابع والعشرين من شهر رمضان سنة ٧٤٥هـت ، وذلك أن المؤلف الحافظ الذهبي (٧٤٨هـ) أشار بإسقاط جماعة من المكتوبين على حواشي الأصل من أصحاب ابن البُخاري ، فكانت هذه النتيجة .

---

(١) ينظر بحثي : « ظهور رواية أخرى لكتاب جذوة المقتبس للحميدي » المنشور في مجلة معهد المخطوطات العربية بالقاهرة ، المجلد ٥٤ ، القاهرة ٢٠١٠م .

ويلاحظ أيضًا أن المؤلِّف كان كثير المراجعة لنُسْخَتِه تعديلًا وإضافةً وحذفًا[١] ، وقد حافظ الناسخ على هذه الزيادات على الرغم من عدم اتّساقها مع بعض ما ذكر .

ـ فمن ذلك مثلًا : « **والله يمدُّ في عُمُره** . توفي ليلة الجُمعة سابع جمادى الأولى سنة تسع وعشرين وسبع مئة »[٢] .

ـ وقوله في ترجمة رفيقه البرزالي : « **فالله يُلهمه رُشده ويمد في عُمره** » ثم يقول في آخر الترجمة : « توفي بخُلَيص في ثالث ذي الحجة سنة تسع وثلاثين »[٣] .

ـ وقال في آخر : « **فالله يبارك في عُمره** ... توفي في ربيع الأول سنة إحدى وأربعين وسبع مئة »[٤] ، وغير ذلك كثير[٥] .

ويلاحظ أن النُّسْخَة الأَصْغَر هي المُعْتمدة .

---

(١) كان الانتهاء من تأليف الكتاب في أول صفر من سنة ٧٢٧هـ ، كما هو على ذلك .

(٢) « معجم الشيوخ »، م١، الورقة ٢٨ .

(٣) « معجم الشيوخ »، م٢، الورقة ٢٥ .

(٤) « معجم الشيوخ »، م٢، الورقة ٣١ .

(٥) ينظر كتابي : « الذهبي ومنهجه »، ص ٦٠ـ٦١ (طبعة دار الغرب الثانية ، بيروت ٢٠٠٨م) .



المبحث الثاني

تنظيم مادة النصّ

لم يكن المؤلِّفون والنُّسَّاخ يُعْنون في الأغلب الأعمّ بتنظيم مادة النَّص كما هو مُتَعارف عليه في عصرنا من حيث بداية الفقرات وَوَضْع النقط عند انتهاء المعاني ، ووضع الفواصل التي تُظْهِرُهَا وتُمَيِّزها ، بل يَسْرِدون الكلام سَرْدًا ويُورِدُونَهُ مُتتاليـًا، فيتعيَّن على مُحَقِّق الكتاب عندئذ إعادة تنظيم المادة بما يفيد فَهْم النَّص فهمًا جيِّدًا ويُوضح معانيه ويُظْهِر النقول والتعقيبات بصورة واضحة وذلك عن طريق تقسيمه إلى فقراتٍ وجملٍ .

ولعل من أكثر الأُمُور أهمية في تنظيم النَّص : تعيين بداية الفقرة ، حيث إنَّ بداية الفقرة تُقَدِّم انطباعـًا بأن المادة التي تتضمنها تُكَوِّن وِحْدَة مستقلَّة ذات فكرة واحدة ، ومرتبطة في الوقت نفسه بالسِّياق العام لمجموع النَّص .

◉ **ففي التراجم مثلاً :** يمكن تقسيم الترجمة إلى عدة مجاميع مُسْتقلة، تكون بداية للفقرات ، وهي في الوقت نفسه العناصر الرئيسة المُكَوِّنة للترجمة عند مُؤَلِّف مُعَيَّن .

وعلى الرغم من أن المادة المتوفرة في ترجمة ما عند مُؤَلِّف مُعَيَّن تختلف حسب منهج ذلك المؤلِّف من جهة ، وحسب طبيعة المُتَرْجَم له ، ومكانته العلمية، أو الأدبية ، أو السياسة من جهة أخرى ، فإن المُحَقِّق يستطيع بعد دراسة النَّص أن يضع لنفسه منهجًا موحّدًا في تنظيم النَّص استنادًا إلى ذلك .

۞ **ولو ضربنا مثلاً لتنظيم تراجم العلماء لاستطعنا من غير شك أن نَتَرَسَّم الوحدات الرئيسة الآتية :**

أ ـ اسم المُتَرْجَم ونَسَبُهُ ولقبه وكُنيته ونِسْبَته .

ب ـ مولده أو ما يدل على عمره .

ج ـ نشأته ودراساته وأَخْذُه عن الشيوخ .

د ـ إنتاجه (مؤلفاته) وتلامذته .

هـ ـ مكانته العلمية وآراء العلماء فيه .

و ـ تحديد تاريخ وفاته .

ز ـ بعض الأُمور المُتَّصِلة به .

وقد تتوفر هذه الأمور جميعها في الترجمة الواحدة ، وقد توجد طائفة منها ، أو لا يتوفر منها إلا القليل حسب الموازين التي ذكرناها قبل قليل .

◉ **وفي كتب اللغة مثلاً** : تُكَوِّن المادة اللغوية الواحدة وِحْدَة موضوعية قائمة بذاتها ، فتوضع في فقرة مستقلة وإن بدت قصيرة في بعض النصوص .

◉ **وفي كتب التاريخ المَعْنِيّة بِذِكْرِ الحوادث** : تكوّن الحادثة الواحدة وحدة موضوعية تُوضَع مستقلة وحدها ، وهلم جرًّا استنادًا إلى طبيعة النَّص المُحَقَّق .

ومما لا شك فيه أن النقل عن كل مورد من الموارد التي اعتمدها مؤلِّف النَّص

يكون وحدة قائمة بذاتها ، فيتعيَّن على المُحَقِّق حينئذٍ أن يبدأ النقل بفقرة مستقلةُ يُنهيها عند الانتهاء من النقل .

وهنا تَكْمُن الصعوبةُ وتظهرُ براعةُ المُحَقِّق ، وذلك لعدم وجود أسلوب واضح عند مؤلِّفي النصوص العربية في ذكر المصادر ، فكان بعضُهم يُشِيرُ إليها والآخرُ يغفلُ عنها .

وكان المؤلِّفون الذين يُعْنَون بذكر مصادرهم يستعملون عادة عبارات دالّة على بداية النَّقْل ، مثل : «**قال**» و «**ذكر**» و «**وجدت بخط فلان**»[١] ونحوها . ويستعمل بعضُهم عباراتٍ دالة على انتهاء النَّقْل ، نحو قولهم: «**انتهى**»[٢] ، أو «**هذا آخر كلام فلان**»[٣] .

ولكن الصعوبة تظهر في عدة أُمور منها :

أ – أن بعض المؤلِّفين يُرجِىء ذكر المصدر إلى نهاية النَّص فيُعَبِّر عنه بما يدل عليه . نحو قول الذهبي (ت ٧٤٨هـ) في « تاريخ الإسلام » عند انتهاء نقله : « **قاله الفلاس** »[٤] أو « **قال يحيى بن منده ذلك** »[٥] أو « **ذكر هذا ابن السَّاعي** »[٦] أو « **ذكر**

(١) انظر مثلًا : « تاريخ الإسلام » للذهبي ، الورقة : ١٩٦ (أيا صوفيا ، ٣٠٠٨) ، والورقة : ١٠٦ من مجلد السعودية ، والورقة : ٢٠ – ٦٥ ، ٧٢ ، ٨٨ ، ١٠٨ ، ١٣٩ ، ١٥٦ ، ١٨٥ ، ١٨٦ (أيا صوفيا ، ٣٠١١) وغيرها .

(٢) مثلًا : « تاريخ الإسلام » ، الورقة : ٨٠ (أيا صوفيا) .

(٣) نفسه ، الورقة ٢٤٤ من المجلد السابق .

(٤) نفسه ٢ / ٣١ ، ٣ و ٤٥ / ١٢٦ ، ٤ / ٧ (من الأجزاء المطبوعة) وغيرها .

(٥) نفسه، الورقة : ٣٤٠ (أيا صوفيا ، ٣٠٠٩) .

(٦) نفسه ، الورقة : ٢٣٥ (أيا صوفيا ، ٣٠١٢) .

هذا كله المُسَبِّحي »[١] ونحوه ، فهذا تعيين لانتهاء النقل ، ولكننا نَبْقَىٰ في حيرة لمعرفة بداية النقل لعدم وجود ما يُثْبت بدايته ، وليس لنا إلا الرجوع إلى المَوَارد الأصلية لتثبيت مواضع النقول ، أما إذا كان الكتاب مفقودًا فليس للمُحَقِّق إلا معرفته الواسعة وبراعته وتَفَهُّمه لطبيعة الكتب مما يُعِينُه على معرفة ذلك .

ب ـ عدم إشارة كثير من المؤلِّفين إلى انتهاء النَّقْل البتَّة .

ج ـ أن الغالبية العُظمى من المُؤَلِّفين كانوا يذكرون المُؤَلِّف ولا يُعَيِّنُون الكتاب ، فيقتصرون مثلاً على القول : « **قال خليفة** » ، أو « **قَالَهُ الإدريسي** »، أو « **قال موفق الدِّين ابن أبي أصيبعة** » ونحو ذلك ، مع أن كثيراً من المؤلفين العرب قد أَلَّفُوا أكثر من كتاب ، ولا يستطيع إلَّا المُحَقِّق البارع معرفة مواضع النُّقُول وتعيين الكتاب المقصود .

كل هذه الأُمُور توضح أن عملية تنظيم النَّص ليست من السُّهولة واليُسْر بالذي يتصوَّره بعضُهم ، وأنها تحتاجُ إلى معرفةٍ تامَّةٍ بمناهجِ المؤلَّفاتِ العربيةِ وسَعَةِ اطلاعٍ عليها واضطلاعٍ بها .

---

(١) الورقة : ٢٢٨ (أحمد الثالث ، ٢٩١٧ / ٩) .



المبحث الثالث

ضرورة التعليل عند الترجيح

◉ جَرَتْ عادة كثير من المُحَقِّقين أن يُثْبتوا الاختلافات بين النُّسَخ عند المُقارنة بينها في هامش الكتاب ، وبَالَغ كثير منهم في إيراد كل اختلاف بين النُّسَخ وإن كان تافِهـًا ، لكنهم في الأغلب الأعمّ كانوا يتَّخِذون النُّسْخَة الأُم أَصْلًا ويُثْبِتون كل الاختلافات الأُخرى في الهامش من غير ترجيحٍ ، وهي عملية لا تُقَدَّم فائدة كبيرة ؛ إذ إنها تترك عمليًّا الترجيح للقارىء الذي لم يَسْبُرْ غَوْرَ النَّص كما سَبَرَهُ مُحَقِّقُه من طول مُعَاناته له وصَرْف جُمّاع وقته وهمَّته إليه .

ومن هذا المُنطلق يتعيَّن على المُحَقِّق : إثبات ما يراه صوابـًا في أصل النَّص، وتدوين ما يراه غلطًا أو ضعيفًا في الهامش [(١)] ، اللهم إلا إذا كانت النسخةُ بخط المؤلِّف ، فعليه في مثل هذه الحالة أن يُثْبِت اختيار المؤلِّف في أَصْل النَّص وإن كان غَلَطـًا[(٢)] ، ويُصَحِّح في الهامش .

والمُهِمُّ في كل هذه الأحوال التي ذكرناها **أن المُحَقِّق مُطَالب دائمًا بتعليل**

---

(١) جاء مثلًا في المطبوع من كتاب « الوافي بالوفيات » للصَّفدي (١ / ٤٦ تحقيق ريتر) : « **نقلت من خط الإمام العلامة الحجة شيخ الإسلام قاضي القضاة تقي الدين أبو الحسن** » .
فعلَّق المُحَقِّق الفاضل علىٰ لفظ « **أبو** » بقوله : « **لعله أبي**». وهذا تعليق واهٍ ! وكان حريًّا بالمُحَقِّق أن يصححه في الأصل من غير نقاش لعدم وجود أدنى احتمال بصحة نسبته إلىٰ الصلاح الصفدي العالم المشهور بالعربية .

(٢) ولا ينطبق ذلك على الآيات القرآنية الكريمة ، فالكتاب العزيز واحد ثابت محفوظ قد تولى الله – سبحانه – حفظه، ولا يأتيه الباطلُ من أية جهة كانت .

الترجيح ، وبيان الأدلة التي دَفَعَتْهُ إلى هذا الاختيار ، حيث تُصبح المُقَارنة بغير هذا التعليل خالية من أية فائدة ولا تُقَدِّم أي توثيق أو دعم لصحة النَّص . **أما الترجيح بغير تعليلٍ فإنه يُوقِع في الوهم ولا يُقَدِّم قراءة صحيحة للنَّص .**

۞ **فمن أمثلة ذلك :** ما جاء في كتاب « **العبر** » للذهبي (ت ٧٤٨هـ) حيث رَجّح مُحَقِّق الجزء الرابع الدكتور الفاضل صلاح الدين المُنَجّد اسم « الحُطْئة » بدلاً من «الحُطيْئة» في ترجمة أبي العباس أحمد بن عبد الله بن أحمد ابن الحُطَيْئة (ت ٥٦٠هـ) من غير تعليل ، بل قال في الهامش : « **كذا ضبط في الأصل، وفي الشذرات «الحطية»** ، **وفي النجوم : «الحُطَيْئة» خطأ** »[1] هكذا قال .

ولو عَلّل لوَجَد نفسه مُخْطِئًا في هذا الترجيح غير المُعَلّل ، ولوَجَدَ أن الذي أثبته في الهامش هو الصحيح؛ ذلك أن الناسخ قد كتب الهمزة ياءً فلما اجتمعت عنده ياءان دمجهما وشدَّدها ، فكتبه «**الحطيّة**» ، وقرأه المُحَقِّق «الحطئة» ! وقد قيَّده شمس الدين ابن خَلِّكان بالحروف فقال : « بضم الحاء المهملة وفتح الطاء المهملة وسكون الياء المثناة من تحتها وبعد الهمزة هاء »[2] .

۞ **ومن ذلك مثلا :** ما وَرَد في كتاب « **المُشْتَبِه** » للذهبي (ت ٧٤٨هـ) الذي حقَّقَهُ الشيخ البجاوي ، فرجَّح وفاة أبي الحسن علي بن عبد الله ابن البُتَتِي المَشهور بسرعة القراءة سنة ٦٧١ هـ بدلا من سنة ٦٠٧ هـ ، وعلَّق في الهامش قائلاً : « في م ، ص :

---

(١) « العبر » : ٤ / ١٦٩ .

(٢) « وفيات الأعيان » : ١ / ١٧١ من طبعة العالم إحسان عباس .

٦٠٧ »[١] ، وترك الأمر هكذا ، فلو راجع ودَقَّق وأتعب نفسه قليلًا لوجد أن الذي أثبته في الهامش هو الصواب ، وأن الذي أثبته في الأصل خطأ مبين لم يقل به لا الذهبي ولا غيره ، وقد ذكره الذهبي نفسه في وفيات سنة ٦٠٧ من « تاريخ الإسلام »[٢] وأكد وفاته هذه في « المختصر المحتاج إليه »[٣] و « معرفة القراء الكبار » ، كما ذكر وفاته في الثامن من رمضان من السنة قبله : ابنُ الدُّبَيْثي (ت ٦٣٧ هـ) [٤]، والزكِيُّ المنذري (ت ٦٥٦هـ) [٥] والجمالُ ابنُ الصابوني (ت ٦٨٠هـ) [٦] ، وذكره بعده العلامةُ ابنُ ناصرِ الدين (ت ٨٤٢هـ) في « توضيح المُشْتَبِه »[٧] وغيرهم [٨] .

◉ وجَرَت العادة عند بعض المَعْنِيين بالتحقيق مُقَارنة النَّص ببعض الكتب المطبوعة التي أوردت المادة التاريخية الموجودة في النَّص من غير اعتناء باختيار الطبعات الدقيقة التي تستحق أن يُقارِن المُحَقِّق نصَّه بها ، حيث تؤدِّي المُقَارنةُ بالطبعات الرديئة إلى زيادة اضطراب النَّص وتكثيرِ الهوامشِ بغير فائدةٍ تُرتجَى ولا عائدةٍ تعمُّ النَّصّ .

---

(١) « المُشْتَبِه » : ١١٧ - ١١٨ .

(٢) م ١٨ ق ١ ص : ٢٧٨ بتحقيقنا .

(٣) « المختصر » : ٣ / ١٥٠ .

(٤) « ذيل تاريخ مدينة السلام » ، الورقة : ١٧٥ (من مجلد كيمبردج) .

(٥) « التكملة » ، الترجمة : ١١٦٦ وتعليقنا عليها .

(٦) « تكملة إكمال الإكمال » : ٦١ .

(٧) « توضيح المُشْتَبِه » ، الورقة : ١٥٠ (من نسخة سوهاج) .

(٨) وانظر أيضـًا : « غاية النهاية » لابن الجزري : ١ / ٥٢٦ .

۞ **مثال ذلك** : ما جاء في مقدمة « معجم السَّفر » للسِّلفي (ت ٥٧٦ هـ) : « **أبو العباس أحمد بن عبد الغفار بن أمشته** » .

فعلَّقت المُحَقِّقة الفاضلة على لفظ « **أمشته** » بقولها : «في تذكرة الحفاظ : أسنة»[١]، وما انتبهَتْ إلى أن كلا اللفظين مُصَحَّف ، وأن الصواب فيه « **أَشْتَه** » بفتح الهمزة[٢] وسكون الشين المعجمة وفتح المثناة ، كما في «المُشْتَبِه» للذهبي[٣] .

والطريفُ أن السِّلفي نفسه قد ترجم له في «معجم السّفر»[٤] لكن المُحَقِّقة لم تنتبه إلى ذلك ، فلو أن المُحَقِّقة رجعتْ إلى الكتب المختصة لما وقعتْ في هذا الخطأ الذي هو كثيرٌ في هذا الكتاب .

۞ **ومن ذلك** : ما وَرَد في الجزء الأول من « تاريخ ابن الفرات »[٥] :

« **وقال الحافظ ابن الجوزي ... وحدثني عبد الحياني** » .

وعلَّق عليها المُحَقِّق بقوله : «في الأصل : وحدثني عبد الله الجباي العبد الصالح - صححت بعد مراجعة المصدر السابق وابن خلكان»[٦] .

فهذا تعليقٌ واهٍ ، إذ إن كتابًا مثل « المنتظم » المطبوع طبعة رديئة لا يمكن أن

---

(١) « معجم السفر » : ٢١ .

(٢) وقد ضمها بعضُهم (انظر تبصير المنتبه لابن حجر : ١ / ٢٠) .

(٣) « المُشْتَبِه » : ٢٨ وانظر العبر : ٣ / ٢٣١ .

(٤) « معجم السفر » : ١ / ١١٣ .

(٥) ص : ٢٠٦ .

(٦) « وفيات الأعيان » : ١ / ٣٣٦ .

يُتَّخذ أساسًا في التصحيح ، ولا طبعة الشيخ محيي الدين عبد الحميد لكتاب «وفيات الأعيان» الرَّديئة السقيمة بالتصحيف والتحريف والسَّقط .

والحق أن النَّص كان صحيحًا فأبدله المحققُ خطأً ، فالرجل المذكور هو: «عبدالله الجُبّائي» ، قيَّده الذهبي (ت ٧٤٨هـ) في «المُشْتَبِه» فقال [١] : « وعبد الله بن أبي الحسن الجُبّائي، من الجُبّة من عمل طرابلس نزل أصبهان وحدّث ... » ، وذكره ياقوتُ الحموي (ت ٦٢٦هـ) في « **جبة** » من «معجم البلدان» [٢] ، وابنُ نقطة (ت ٦٢٩هـ) في «الجبائي» من «إكمال الإكمال» ، وفي كتاب «التقييد» له أيضًا [٣] والزكيُّ المنذري (ت ٦٥٦هـ) في «التكملة» [٤]، وابنُ رجب (ت ٧٩٥هـ) [٥] ، والتادفي (ت ٩٦٣هـ) [٦]، وابنُ العماد (ت ١٠٨٩هـ) [٧] ، والقنوجي (ت ١٣٠٧هـ) [٨] .

فلو رجع المُحَقِّقُ إلى بعض هذه الكتب الجيدة لما وقع في هذا الخطأ ، لا سيما «مُشْتَبِه» الذهبي (ت ٧٤٨هـ) ، و«توضيح» ابن ناصر الدين(ت ٨٤٢هـ) ، و«تبصير» ابن حجر(ت ٨٥٢هـ)، و«معجم» ياقوت (ت ٦٢٦هـ) ، وغيرها .

والحقّ أن السلف الصالح من علمائنا قد تنبَّه إلى أهمية مراجعة النُّسَخ الصحيحة

---

(١) ص : ١١٧ .

(٢) ٢ / ٣٢ .

(٣) الورقة : ١٣١ من نسخة الأزهر .

(٤) الترجمة : ١٠٥٩ .

(٥) « الذيل » : ٢ / ٤٤ – ٤٧ .

(٦) « قلائد الجواهر » : ١٢٩ – ١٣٠ .

(٧) « شذرات الذهب » ٥ / ١٥ – ١٦ .

(٨) « التاج المكلل » : ٢١٩ .

أو الكتب المَعْنية عند ضبط أسماء الناس وكُناهم وألقابهم وأنسابهم وأسماء المواضع ونحوها ، فكانوا يُعْنون بانتقاء أصح النسخ عند اعتمادها في النقل ، ويُنبهون إلى أن ما نقلوه هو من خط المؤلِّف أو خط عالم ثقة مُتْقِن صحيح النقل جيِّد الضبط .

ولا شك أن غايتهم من كل ذلك إنما كانت ترمي إلى تصحيح النَّص وتدقيقه وتطمين القاريء إلى صِحّة ما كتبوه .

من ذلك : قول الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) في « تاريخ الإسلام » : « **قرأتُ بخط الكندي في تذكرته** »[١] ، و « **نقلتُ هذا وما قبله من خط أمين الدين محمد بن أحمد بن شهيد، قال : وجدتُ بخط عبد الغني بن سعيد الحافظ فذكر ذلك**»[٢]، و «**ووفاته بخط أبي حكيم أحمد بن إسماعيل ابن فضلان العسكري اللغوي**»[٣]، و « **قرأتُ بخط الضياء**»، و « **قرأتُ بخط ابن نقطة** »[٤] ونحو ذلك .

ولما أراد التأكد من مساحة بغداد راجع نسختين من كتاب طيفور ، إحداهما برواية الصولي والأخرى برواية غيره[٥] ، ولما نقل نسب آل بويه عن ابن خلكان (ت ٦٨١ هـ) ، قال : « **كذا ساق نَسَبَهُ القاضي شمسُ الدين ، وعدَّ ما بينه وبين بهرام ثلاثة عشر أبًا ، وقَابَلْتُه على نُسْخَتين** »[٦] .

---

(١) الورقة : ١٥٠ (أيا صوفيا ٣٠١١) .

(٢) الورقة ٨١ (أيا صوفيا ٣٠٠٨) .

(٣) الورقة : ١٦٤ (أيا صوفيا ٣٠٠٨) .

(٤) الورقة : ٢٠ ، ٦٥ ، ٧٢ (أيا صوفيا : ٣٠١١) ، والورقة : ٢٨ ، ٣٨ ، ٤٠ ، ٤٦ (أيا صوفيا : ٣٠١٢) .

(٥) الورقة : ٤٦ ، ٤٨ (أيا صوفيا : ٣٠١١) .

(٦) ٦ / ٢١ من القسم المطبوع .



المبحث الرابع

توحيد الانتساخ

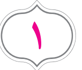
اختلف الكّتَّاب والنُّسَّاخ في عصر المخطوطات وحتى هذا اليوم في رَسْم بعض الألفاظ والحروف ، واستخدموا صِيغًا متنوعة ؛ لعدة أسباب، من أبرزها:

(أ) دَفْعُ الاشتباه وخوف وقوع القاريء في قراءة خاطئة .

(ب) تَسْهيل عمل النُّسَّاخ .

(ج) عدم وجود وحدة كتابية تنظم مثل هذه الأمور ، كالطباعة الحديثة عندنا .

ولذلك حذفوا بعض الحروف التي كان حقها أن تُكتب ، وزادوا حروفًا لم تكن من أصل اللفظ ، وأبدلوا حروفًا مكان حروف أخرى .



١

فمن ذلك : حذف الألف الوسيطة في كثير من الأعلام مثل «**الحارث**» و «**خالد**» و «**إبراهيم**» و «**إسماعيل**» و «**إسحاق**» و «**هارون**» و«**مروان**» و «**سليمان**» و «**عثمن**» و «**معاوية**» .

فكتبوها : « **الحرث** » و « **خلد** » و « **إبراهيم** » و « **إسمعيل** » و « **إسحاق** » و «**هرون**»، و « **مرون** » ، و « **سليمن** » و « **عثمن** » و « **معوية** » على التوالي .

وكتبوا : « **السّموات** » و « **ثلثة** » و « **ثلثين** » و « **ثمنية** » و « **ثمنين** » و«**الملئكة** »

و«**سبحنه**» ونحو ذلك من غير ألف ، فينبغي في رأينا إرجاع ما حذف لزوال العلة .



ومعظم القدماء ، وكثير من أهل عصرنا يكتبون « **مئة** » بزيادة ألف « **مائة** » وإنما فعلوا ذلك خوفًا من اشتباهها بلفظة « **منه** » [(١)] ، ولكن كثيرًا من المتعلمين صاروا يقرأونها بلفظ الألف ، وهو خطأ مبين ما نحن بحاجة إليه بعد زوال العِلَّة بظهور الطباعة الحديثة .



ومنه أيضًا : عدم وضع النقطتين تحت الياء المتطرفة في معظم المخطوطات، وقد أخذ به كثير من الناشرين والمُحَقِّقين في عصرنا ولا سيما المصريون ، فصارت تلتبس بالألف المقصورة ، فالتبست عشرات أسماء منقوصة بأسماء مقصورة ، أو صفات بمصادر ، أو مصادر بمصادر ، أو نحو ذلك ، وما يزال الناسُ حتى يومنا هذا يُعانون التباس « **المُتَوَفِّي** » الذي هو سبحانه وتعالى «**بالمُتَوَفَّى** » الذي هو الإنسان ، بسبب عدم إعجام الياء .

وقد حاول بعضُ النُّسَّاخ القدماء التفرقة بين الياء المتطرفة والألف المقصورة بأن رسم كل ألف وَرَدَتْ في آخر الكلم ألفًا قائمة .

ومن طريف ما وجدتُ في المخطوطات أن العلامة أبا الحجاج يوسف المِزِّي

---

(١) انظر : « صبح الأعشى » للقلقشندي، ٣ / ١٧٩ ، و « الوافي » للصفدي، ١ / ٣٨ وغيرهما .

قد أعجم الألف المقصورة التي على صورة الياء وأهمل الياء المتطرفة في الأجزاء التي بقيت من كتابه العظيم « تهذيب الكمال في أسماء الرجال » [(١)] ، والظاهر أنه إنما أعجمَ الألف لِقِلَّة دورها في كتابه إذا قيس بكثرة دور الياء المتطرفة ، وهو في كل حالٍ إنما قصد التمييز حسب ، لذا نرى ضرورة إعجام الياء المتطرفة دفعًا لمثل هذا اللبس وتيسيرًا للقارئ وتقويمًا لقراءته .



٤

ولم يكن القدماء في الأغلب الأعم يكتبون الهمزة ، ونـادرًا ما يفعلون ذلك ، فأدى هذا الأمرُ إلى اختلاط المقصور بالممدود ، والكتبُ المطبوعة مليئة بمثل هذا الاختلاط، حسبك أن تُمْعِن النظر فيها لتجد منها عشرات الأمثلة . فينبغي للمحقق ملاحظةُ هذا الأمر والتروي فيه ومراجعة المعجمات اللغوية والرجالية قبل القطع به .

ويلاحَظ أن كثيرًا من النُّسَّاخ يضع مدة على الألف الذي يسبق الهمزة نحو كتابتهم « **علياّ** » و « **شيماّ** » ونحوهما فيتعين الانتباه إلى ذلك .



٥

ومنه أيضًا : إثبات همزة « **ابن** » أو حذفها ، حيث تجد هذه الهمزة محذوفة وتجدها تارة أخرى مثبتةً في الموضع الذي حذفت فيه ، وأهل العربية مختلفون في ذلك اختلافًا كبيرًا [(٢)] . فيتعيَّن وضع قاعدة عامة لذلك يسير عليها المُحَقِّقُون . أما

(١) انظر مقدمتنا للمجلد الأول من « تهذيب الكمال » بيروت ، ١٩٨٠م .

(٢) انظر « درة الغواص في اوهام الخواص » لأبي محمد القاسم الحريري ومقدمة شيخنا العلامة المرحوم الدكتور مصطفى جواد لِـ « المختصر المحتاج إليه » ، ومقدمتنا لكتاب « التكملة » .

نحن فنرى حذفها في جميع المواضع إلا عند مجيئها مفردة أو في بداية السطر أو قبل الصفات المادحة مثل « **الإمام** » و « **الحافظ** » و « **الشيخ** » ، والأنساب مثل « **البغداديّ** » و « **الدمشقيّ** » و « **البصريّ** » ونحوها ، والألقاب مثل « **جمال الدين** » و « **مُحيي الدين** » و « **الأثير** » و « **الفاروق** » ونحوها .



واستعمل المُؤَلِّفون والنُّسَّاخ جملة مختصرات اعتاد المحدِّثون خاصة استعمالها في الأسانيد من قديم الزمان وهلم جرًّا إلى أزمنة متأخرة ، واقتصروا على الرمز في بعض ألفاظ التحمل .

فكتبوا مثلاً من «**حدَّثنا**» الثاء والنون والألف من غير نقط «**ىا**» ، وقد تحذف الثاء ويقتصر على «**ىا**» .

وكتبوا من «**أخبرنا**» الهمزة والنون والألف من غير نقط «**أىا**» أو الهمزة والباء والنون والألف من غير نقط «**أىىا**» ، والأحسن في رأينا إثباتها كاملة كما تلفظ ؛ لأن كثيرًا من طلبة العلم صاروا يقرأونها بصورتها المختصرة من جهة ؛ ولأن كثيرًا منهم أيضًا صار يظن أن «**أىىا**» إنما هي اختصار للفظة «**أنبأنا**» مع أن المُحَدِّثين لم يُجوّزوا فيها اختصارًا البتة [(١)].

وقد تبدو هذه الأُمورُ أَوَّلَ وهلةٍ أنها ليستْ بمجموعها من الإِهْمَام بحيث يُقال فيها أخطأ فلان وأصاب فلان ، لكنها من غير شك تؤدي إلى أخطار لا يمكن

(١) انظر كتب مصطلح الحديث ، ومنها مثلًا « تدريب الراوي » للسيوطي : ٣٠٢ ، فما بعد .

تَجَاهُلها ، منها على سبيل الاختصار :

أ ـ التباس المقصور بالممدود .

ب ـ التباس المقصور بالياء .

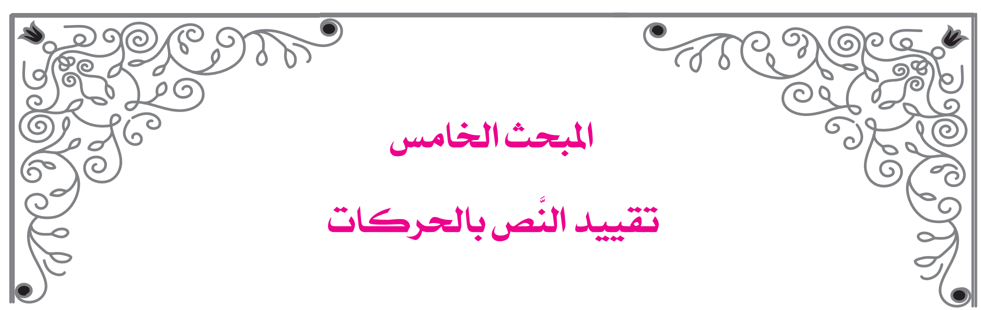
ج ـ ظهور تسميات غير موجودة أصلاً ، مثل «**الحرث**» و «**خلد**» و «**صلح**» ونحوها مع أنها «**الحارث**» و «**خالد**» و «**صالح**» ، وهلم جرًّا .

د – صعوبة قراءة الخط العربي بسبب الحذف أو الزيادة .

هـ – ظهور أخطاء القراءة عند جمهرة المتعلّمين في قراءة « **مئة** » بسبب رسمها بزيادة الألف « **مائة** » .

ومهما يكن من أمر فقد أصبحتْ مسألة رسم الكتابة من الأُمور المهمة في عصرنا؛ لأنها أُولى وسائل المعرفة ، يشكو منها العالم كما يشكو منها المُتَعلِّم على ما قرَّرَه عَلاّمة العراق أُستاذنا الشيخ محمد بهجة الأثري (ت ١٤١٧هـ) يرحمه الله [(١)] .

(١) راجع تقريره الماتع المرفوع إلى « المجمع اللغوي بالقاهرة » ، والمنشور في « مجلة المجمع العلمي العراقي »، مج ٤ ، عدد ١ ص٣٢٠ ـ ٣٢٧ ، بغداد : ١٩٥٦م .



المبحث الخامس

تقييد النَّص بالحركات

◉ وينبغي للمُحَقِّق أن يُقَيِّد النَّص ويضبطه بالحركات ،ولا سيما فيما يَشْتَبِه من الألفاظ وأسماء الناس وكُناهم وأنسابهم وألقابهم وأسماء المواضع والبلدان ، فضلاً عن تقييد ما يراه حَرِيًّا بالتقييد من اللغة والنحو بغية توضيح المعنى ودفع الاشتباه عنه .

وقد صرتُ أعتقد في السُّنَيات الأخيرة أن ضبط النَّص بالحركات من أكثر الأُمور أهمية في تحقيق النصوص ؛ لما يُتَوخى من فوائده الجَمَّة ، التى منها :

أ – **تمييز التحقيق الجيد من الرديء** والتعرف على جهود المُحَقِّق ومراجعته وتَحَرِّيه وتدقيقه .

ب – **إظهار المعنى الحقيقي للنص** ودفع أي إيهام قد يقع فيه القارئ بسبب عدم وضوح موقع الكلمة الإعرابي له .

ج – **أن هذه الطريقة تُقَوِّم لسان القارئ** وتعوّده القراءة السليمة والنطق الصحيح ثم الحفظ القويم ، سواءٌ أكان ذلك في اللغة أم أسماء الأعلام ، أم غيرهما ، فتُغنيه القراءةُ الكثيرةُ عن كثير من القواعد وحفظها ؛ إذ يصبح النطق السليم عنده عادة لا يحتاج إلى تفكير كثير .

د ـ رفع الاشتباه عن الأسماء والكنى والألقاب والأنساب والألفاظ المؤتلفة الرسم والنقط ، المختلفة الحركات ، مثل :

ـ « **حَمِيد** » ، و « **حُمَيْد** » .

ـ و « **سَلِيْم** » « **سُلَيْم** » .

ـ و « **مُسْلِم** » ، و « **مُسَلّم** » .

ـ و « **البَرْقي** » و « **البَرَقي** » .

ـ و « **البَطِّي** » و « **البُطِّي** » و « **البَطِيء** » .

ـ و « **الجَلَّابي** » و « **الجُلَّابي** » .

ـ و « **السَّلَفي** »و « **السِّلَفي** » و « **السُّلَفي** » .

ـ و « **السِّلْقي** » و « **السَّلَقي** » .

ونحو ذلك مما هو معروف عند أهل هذا الفن .

يُضاف إلى ذلك أن على المُحَقِّق تقييد كل ما يشتبه من الألفاظ والأعلام سواء أكان الاشتباه بالرَّسم أم باختلاف النقط أم بالحركات .

◉ **وينبغي للمحقق الرجوعُ إلى الكتب المتخصصة في كل فن من هذه الفنون .**

۞ فيَرجع في **تقييد اللغة وضبطها** إلى المعجمات اللغوية المعتمدة، كـ : «صِحاح الجوهري(ت ٣٩٣هـ)» ، و«لسان » ابن منظور(ت ٧١١هـ)، و«قاموس » الفيروز آبادي(ت ٨١٧هـ) ، و «تاج» السَّيد الزَّبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، ونحوها .

۞ **وفي الأنساب** إلى كتب الأنساب ، مثل « أنساب » السمعاني (ت ٥٦٢هـ) ، و«لباب» ابن الأثير (ت ٦٣٠هـ)» وغيرِهما .

۞ **وفي الألقاب** إلى المؤلَّفَات المُخْتَصة بها ، كتلك التي لابن الفُوَطِي (ت ٧٢٣هـ) وابنِ حجر (ت ٨٥٢هـ) والسَّخاويِّ (ت ٩٠٢هـ) .

۞ **وفي المواضع** إلى المعجمات الجغرافية كـ « معجم» ياقوت (ت ٦٢٦هـ) ، و«مراصد» ابن عبد الحق البغدادي (ت ٧٣٩هـ) ، ونحوِها .

ولعل من أعظم الكتب في هذا الفن خطرًا وأكثرِها نفعًا وأبقاها على الأيام أثرًا هي **كُتب المُشْتَبِه** .

وقد بذل العلماء المسلمون من السلف الصالح جهودًا جبارة في تقييد مَنْ فيه أدنى اشتباه من أسماء الناس وكُنَاهم وألقابهم وأنسابهم وأسماء المواضع، باعتبار أن الأسماء شيء لا يدخله القياس ، ليس هناك شيء قبلها يدل عليها ولا شيء بعدها يدل عليها ، فليس لها إلا التقييد والضبط، سواء أكان التقييد والضبط بالقلم (يعني وضع الحركات فوق الحروف) أو التقييد والضبط بالحروف كما هو مشهور .

وهذه الكتب هي المَرْجِع الأمين والرُّكن الرَّكين التي يجب على كل مُحَقِّقٍ أن يعرفها ويطلع عليها ويقتنيها .

◉ **وتضم المكتبة العربية اليوم عدداً لا يُسْتهان به من الكتب المؤلَّفة في هذا الفن الجليل الخطير** ، حيث شمَّر العلماءُ عن سواعدهم منذ فترة مبكرة وأَلَّفُوا فيه ، منهم مثلاً :

١ – **حمزة الأصفهاني** (ت٣٦٠ هـ) في كتابه « **التنبيه على حُدوث التصحيف والتحريف** » ، عرض فيه للخط العربي وصفته وتطوره ، وما وقع فيه كبارُ العلماء وغيرهم من التصحيف الشنيع [(١)] .

٢ – **أبو أحمد الحسن بن عبد الله العسكري** (ت٣٨٢ هـ) في كتابه «**شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف**» [(٢)] .

٣– **أبو الحسن علي بن عمر الدّارقُطني** البغدادي (ت٣٨٥ هـ) في كتابه «**المؤتلفِ والمختلِف** » [(٣)] ، وهو من الكتب الرئيسة التي أفاد منها الخطيبُ البغداديُّ في مؤلفاته كما أفاد منه كُتَّابُ المُشْتَبِه الآخرون .

٤ – **أبو محمد عبد الغني بن سعيد الأزدي المصري** (ت٤٠٩ هـ) في كتابيه : «**المؤتلِف والمختلِف**»[(٤)] و «**مُشْتَبه النِّسْبة**» [(٥)] .

٥– **الخطيب البغدادي** (ت٤٦٣ هـ) في كتابه «**تلخيص المُتَشَابه الرّسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم**» ، وهو كتاب حافل[(٦)] .

---

(١) طبع بدمشق سنة ١٩٦٨ بتحقيق المرحوم الدكتور أسعد طلس .

(٢) طبع بالقاهرة سنة ١٩٦٣ بتحقيق عبد العزيز أحمد .

(٣) منه نسخة خطية في المكتبة التيمورية الملحقة بدار الكتب المصرية برقم ٥٤٦ ، ونشرته دار الغرب في ستة مجلدات سنة ١٩٨٦ م .

(٤) نشرته دار الغرب الإسلامي ببيروت سنة ٢٠٠٧ م في مجلدين .

(٥) طبع بالهند سنة ١٣٢٧ هـ بتحقيق محمد محيى الدين الجعفري .

(٦) منه نسخة بدار الكتب المصرية .

٦ - وممن كتب في المؤتلِف والمختلِف من أسماء القبائل الأديب المشهور **محمد بن حبيب البغداي** (ت ٢٤٥ هـ) في كتابه « **مختلِف القبائل ومؤتلِفها** » [(١)] .

٧ - وألَّف **أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدي** (ت٣٧٠ هـ) « **المؤتلِف والمختلِف**» في أسماء الشعراء وكُنَاهم وألقابهم وأنسابهم [(٢)] .

٨ - **أبو علي الحسين بن محمد بن أحمد الغساني الجياني الأندلسي** (ت٤٩٨ هـ) في كتابه النافع « **تقييد المُهْمَل وتمييز المُشْكل** » ، ضبط فيه كل ما يقع فيه اللبس من رجال صحيحي البخاري ومسلم ، وعندي منه نسخة مصورة .

٩ - **وفي القرن الخامس الهجري** وُضِع أضخم كتاب في هذا الفن حتى ذلك العصر هو كتاب « **الإكمال** » [(٣)] **للأمير ابن ماكولا** ، المقتول سنة ٤٧٥ هـ ، حيث جمع فيه معظم الكتب المتقدِّمة واستوعبها استيعابًا ذكيًّا فصار كتابه مُعَوِّضًا عن معظم الكتب ، وهو كتاب لا يَسْتَغني عنه المُحَقِّقون المَعْنيون بتحقيق الكتب التي تناولت عصره والعصور السابقة له .

١٠ - **وفي بداية القرن السابع الهجري** ألَّف **الحافظ أبو بكر محمد ابن عبد الغني المعروف بابن نُقْطَة** البغدادي الحنبلي (ت ٦٢٩ هـ) كتابه الذي كَمَّل فيه كتاب ابن

---

(١) طبعه وستنفلد الألماني، سنة ١٨٥٠ م .

(٢) طبع بالقاهرة ، سنة ١٣٥٤ هـ .

(٣) حقق الشيخ عبد الرحمن المعلمي اليماني المكي ستة أجزاء منه كان آخرها سنة ١٩٦٧ م ، وتوفي رحمه الله قبل إتمامه ، ثم طبع كاملاً في بيروت .

ماكولا وذيّل عليه وسماه « **إكمال الإكمال** »[١]

١١ – **وذيّل** على ابن نقطة مُحَدِّث الإسكندرية **وجيه الدين أبو المظفر منصور ابن سَلِيم بن فتوح الهَمْداني** (ت ٦٧٣ هـ) [٢] ، وكان من طلبة المستنصرية .

١٢ – كما **ذيَّل** على ابن نقطة أيضًا **أبو حامد محمد بن علي المحمودي المعروف بابن الصابوني** (ت ٦٨٠ هـ) بكتابه النافع « **تكملة إكمال الإكمال** » [٣] .

١٣ – **وفي القرن الثامن الهجري** ألف مؤرِّخ الإسلام **شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي** (ت٧٤٨ هـ) كتابه العظيم المختصر « **المُشْتَبِه في الرجال : أسمائهم وأنسابهم** [٤] » سنة ٧٣٢ هـ .

وقد رتَّبَ الذهبي كتابه على حروف المعجم وجعل لكل حرف بابًا ، واعتمد فيه أمهات الكتب المؤلَّفة في هذا الفن ، مثل كتب : عبد الغني بن سعيد الأزدي (ت ٤٠٩ هـ)، وابن ماكولا (ت٤٧٧ هـ)، وابن نقطة (ت ٦٢٩ هـ)، وابن الصابوني (ت ٦٨٠ هـ)، ومنصور ابن سليم الإسكندراني (ت ٦٧٣ هـ) وغيرهم ، فضلًا عما أخذه من شيوخه ووقع له وتنبه إليه أثناء دراساته الواسعة وممارساته لعلم الرجال وعلم التراجِم .

---

(١) منه نسخ بدار الكتب الظاهرية برقم ٤٢٩ حديث ، وفي دار الكتب المصرية برقم ١٠ مصطلح الحديث ، وفي دار التحف البريطانية برقم ٤٥٨٦ شرقي . ثم نشرته جامعة أم القرى في ستة مجلدات سنة ١٩٨٧ م .

(٢) منه نسخة بدار الكتب المصرية برقم ٨١ مصطلح الحديث وجاء العنوان فيه « ذيل على كتاب مشتبه الأسماء للحافظ أبي بكر محمد بن عبد الغني » ، والمعروف أن كتاب ابن نقطة يسمى « إكمال الإكمال » ، ثم طبعته جامعة أم القرى في مجلدين سنة ١٤١٦ هـ .

(٣) حققه شيخنا العلامة المرحوم الدكتور مصطفى جواد ، ونشره المجمع العلمي العراقي سنة ١٩٥٧ م .

(٤) حققه أولًا المستشرق الهولندي دي يونغ ونشره في ليدن سنة ١٨٦٣ في ٦١٢ صفحة ، ثم أعادت طبعه مكتبة عيسى الحلبي سنة ١٦٦٢م بعناية علي البجاوي في جزأين معتمدًا نسخة أحمد الثالث (رقم ٣٠٢٨) مع وجود نسخ أحسن منها .

ولما كان موضوع الكتاب على غاية من الاتساع فإن مُؤَلِّفَه بالغ في اختصاره واعتمد القلم في ضبط المُشْتَبِه إلا فيما يَصعب ويشكل فكان يُقيّده بالحروف ، وهو نادر .

وكان الذهبيُّ يعلم جيدًا صعوبةَ الاعتماد على ضبط القلم ، فنبه على ذلك في المقدمة بقوله : « **فأتقنْ يا أخي نسختك واعتمدْ على الشَّكل والنقط ولا بد ، وإلا لم تصنع شيئًا** » .

وقد احتل كتابُ الذهبي هذا مكانًا رفيعًا بين الكتب المُؤَلَّفة في هذا الفن العسير، وهو في حقيقته يُغني عن كثير من الكتب الأخرى ، لكنه يحتاج إلى تَمَرُّس ودُربة للإفادة منه .

١٤ - **وفي القرن التاسع الهجري** طالع عَلامةُ الشام **الحافظ ابنُ ناصر الدين الدمشقي** (٨٤٢هـ) كتاب « **المُشْتَبِه** » للذهبي ، وضبط لنفسه نسخة نفيسة منه ، ثم أَلَّف كتابه العظيم « **توضيحُ المُشْتَبِه** » [(١)] ، قيَّد فيه الأسماء والأنساب والكُنى والألقاب بالحروف؛ لإيمانه بأن القلم لا يمكن اعتماده في مثل هذه الأُمُور، فأوضَح بعض ما أهمله الذهبي ، وشرح بعض ما رأى أنه شديد الاختصار ، واستدرك على مؤرخ الإسلام استدراكات نفيسةً تدل على علم جمّ ، ومعرفة وإتقان وبراعة تامة في هذا الفن ، ولذلك يُعَدُّ كتابه هذا - فيما أرى - من أَنْفَس الكتب الموضوعة في هذا الفن على الإطلاق .

(١) منه نسخة ناقصة في مكتبة سوهاج بالبلاد المصرية ، وعنها نسخة مصورة بدار الكتب المصرية . وفي دار الكتب الظاهرية بدمشق نسخة كاملة منه . ثم نشرته مؤسسة الرسالة في عشرة مجلدات سنة ١٩٩٣م .

١٥ - كما شرح كتاب الذهبي (٧٤٨هـ) أيضًا : الحافظ ابن حجر العسقلاني (٨٥٢هـ) في كتاب سمَّاه « **تبصيرُ المُنْتَبِه بتحرير المُشْتَبِه** » [(١)] ، وهو كتاب قيّم ، ولكن أنَّى له أن يبلغ مرتبة توضيح ابن ناصر الدين ؟ !

١٦ - وحاول تلميذ الذهبي **تقيّ الدين محمد بن رافع السّلامي** (٧٧٤هـ) أن يستدرك على كتاب شيخه في المُشْتَبِه [(٢)] ، فعمل جزءًا جعله كالذيل عليه .

هذه هي أشهر الكتب المُؤلَّفة في هذا الفن - وليس جميعها - ، وهي سلاحُ المُحَقِّق الأوَّل في ضبط الأسماء والأنساب والكُنى والألقاب المشتبهة ، لكنها تحتاج في الوقت نفسه إلى دراية ودربة عند استعمالها ، فلا ينبغي للمحقق عند الرجوع إليها أن يجزم بصحة تقييد الاسم المُشْتَبِه إلا عند نصها عليه وتصريحها به، وإلا انعدمت الفائدة وما صارت تُرتجى منها العائدة .

فمن أمثلة ذلك : ما جاء في وَفَيَاتِ سنة ٥١٣هـ من كتاب « العبر » عند ذكر وفاة ابن عقيل البغدادي الظّفْري .

---

(١) نشرته المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر بالقاهرة بعناية البجاوي أيضـًا ١٩٦٧ م .

(٢) نَشَرَهُ الفاضل الدكتور صلاح الدين المنجد ببيروت سنة ١٩٧٤ م ، على نسختين من استنبول ، وذكر أنه قابل «تبصير» ابن حجر بـ«ذيل» ابن رافع ، فتبين له أن حجر لم يطلع عليه مدللا بذلك على نفاسة الكتاب .

ومثل هذه الأحكام المُتَسَرِّعة كثيرة عند هذا العالم الفاضل ، فقد أخطأ في هذا الحكم خطأً كبيرًا ؛ لأن ابن حجر قد اطلع عليه ونصَّ علىٰ ذلك تصريحًا في آخر كتابه فقال : « **وقد ذيل عليه الحافظ تقي الدين ابن رافع تلميذه في هذا المختصر جزءًا قدر عشر أوراق غالبه لا يرد عليه ، لأنه إما أن يكون قد ذكره أو يكون لا يشتبه إلا علىٰ بعد** » . « التبصير» ٤ / ١٥١٢ - ١٥١٣ ، فتأمل !

فعلَّق محققه الفاضل على : « الظَّفْري » في الهامش بقوله : « **نسبة إلى ظفر بفتح الظاء المعجمة والفاء ، بطن من الأنصار** »[(١)] ، وأحال على كتاب «اللباب في تهذيب الأنساب» لابن الأثير . نعم ذكر ابنُ الأثير لفظ « الظَّفْري » في «اللباب» ولكنه لم يُصَرِّح بنسبة ابن عقيل إليه .

ومثل هذه الإحالة على « اللباب » تُشْعِر آثر ذي أثير بأنه منصوص على نسبته، وليس الأمر كذلك ، فلم يكن ابن عقيل العلامة من بطن « ظفر » الأنصاريين ، بل كان منسوبًا إلى الظفرية المحلة المشهورة من محال بغداد الشرقية ، وهذه المحلة والنسبة إليها مذكورة أيضًا في « اللباب » ، لكن تَسَرُّع المُحَقِّق وعدم التزامه بضرورة نص مؤلف الكتاب على النسبة أَوْقَعَهُ في هذا الغلط المُسْتَعْظَم على فاضل من مثله ، ومثل هذا الذي ذكرتُ كثيرٌ في هذا الكتاب .

(١) العبر : ٤ / ٢٩ .



المبحث السادس
الإشارة إلى موارد النص

من أجل توثيق النَّص ينبغي على المُحَقِّق العودة إلى الموارد التي اسْتَقَى منها مؤلِّف النَّص مادَّته والإشارة إليه، سواء صَرَّح بها أم يُصَرِّح؛ ذلك أن المُحَقِّق المُتَخَصِّص بالنص الذي يُحَقِّقه من المفروض أن يكون عالمًا به وبموارده بعد أن سبر غوره وقَابله بالنصوص التي سبقته من بابته، ثم مُقَابلة ما ورد في النَّص المُحَقَّق بها وتثبيت الاختلافات الأساسية .

وقد يجد المُحَقِّق لكتب التراجم شيئًا من الصعوبة في معرفة الموارد ؛ لأن المؤَلِّفين في تلك الأعصر لم يروا ضيرًا في النقل من الموارد التي سبقتهم من غير إشارة إليها، فضلًا عن أن بعض المؤلِّفين الذين يستعملون الإسناد كانت مصادرهم في كثير من الأحيان تختفي في ثنايا الأسانيد، وآية ذلك أن المؤلف غالبًا ما كان يتوصل إلى المَوْرد بإسناده إليه، فإذا كان هذا المورد ممن يستعمل الإسناد أيضًا ، اتصل الإسناد، وصار من الصعب معرفة المصدر الحقيقي الذي ينقل منه المؤلِّف .

ومن أمثلة ذلك : أنني حينما حققت الكتاب العظيم للذهبي (٧٤٨هـ) « **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام** » ، لم أكتف بالإحالة على كل مورد صرَّح بالنقل منه، فقد اجتهدت أن أقف على المورد الرئيس الذي نقل منه الترجمة، سواء أشار إلى

ذلك أم لم يشر، وقد ساعدني على ذلك معرفتي التامة بالكتاب ومعاناتي له عشرات السنين ، واعتقد أنني وُفِّقْتُ في ذلك إلى حدٍّ بعيد[١] .

إنَّ عدم وجود الألفاظ الدَّالة على النقل لا يَعْنِي إغفال المُحَقِّق للمصدر الذي نَقَل منه المؤلِّف، فقد تبيَّن لنا مثلًا : أن الذهبي يستعمل ألفاظًا مُعَيَّنة في أثناء الترجمة لتدل على النقل من غير تصريح به، تأتي في آخرها عادة ؛ ومن هذه الألفاظ : روى عنه فلان ، ووثقه فلان ، وكتب عنه فلان ، وحكى عنه فلان ، وأجاز لفلان ، وضَعَّفه فلان، ونحوها مع عدم ذكر المصدر الذي ينقل عنه .

◉ **ومن أجل توضيح ذلك نُورِد بعض الأمثلة :**

۞ فقد نقل الذهبي من « **تاريخ مدينة السلام** » للخطيب كثيرًا من التراجم باستعمال عبارة « وثَّقَهُ الخطيب » ، وهذه واحدة منها ، قال في وفيات سنة ٣٢٣هـ : « محمد بن أحمد بن أسد ، أبو بكر الحافظ ، ويُعرف بابن البُسْتنبان ، ويُلقَّب كُراز سمع الزبير بن بكار ، وعيسى بن أبي حرب ، وجماعة . وعنه الداراقطني ، والمعافى الجريري . وثَّقَهُ الخطيب ، وعاش اثنتين وثمانين سنة »[٢] . وهذه الترجمة منقولة من تاريخ الخطيب[٣] .

۞ونقل الذهبي كثيرًا من « **معجم أسامي مشايخ أبي علي الحسن بن أحمد بن الحسن الحداد** » المتوفى سنة ٥١٥هـ من غير إشارة إلى النقل منه ، بل اكتفى بالقول

(١) انظر : مقدمتنا لـ« تاريخ الإسلام » ، للذهبي ١/ ١٥١ وما بعدها

(٢) « تاريخ الإسلام » ، ٧/ ٤٨٠ .

(٣) « تاريخ مدينة السلام » ، ٢/ ١٠٢ .

في نهاية التراجم : « **روى عنه أبو علي الحداد** » أو « **روى عنه الحداد** » . وبعد مقابلة هذه التراجم بما وصل إلينا من هذا المعجم تبيَّن أنَّ الذهبي قد سلخ تراجمه. وكنت قد كتبتُ بخطي نسخة من القطعة الموجودة منه بدار الكتب المصرية برقم ٢٦م مصطلح الحديث في آخر صفر سنة ١٣٨٦هـ ، وصَحَّحْتُها ورقمت تراجمها ، وعددها (٨١) ترجمة ، فيها المحمدون وسبع تراجم من الأحمدين[١] .

۞ **ومن ذلك أيضًا** : نَقْلُه عن **المنذري** باستعمال عبارة « **كتب عنه** » .فمن ذلك قوله في وفيات سنة ٦٣١هـ : « **الخضر بن بدران بن بُغْرى ، الأديب أبو العباس التركي الشاعر . من أولاد الأمراء المصريين ، وله شعر كثير . وكان شيخًا كبيرًا . عاش ثمانيًا وثمانين سنة . كتب عنه الزكي المنذري ، وغيره ، ومات في ربيع الأول**» . فمن يقرأ هذه الترجمة يخيل إليه لأول وهلة أن المؤلف لم يذكر مصدره ، وهو في حقيقة الأمر ذكره حينما قال : « **كتب عنه الزكي المنذري** » فالمُحَقِّق الفَطِن مَنْ يعرف ذلك ، قال المنذري : « **وفي شهر ربيع الأول أيضًا توفي الشيخ الأجلّ الأديب أبو العباس الخضر بن بدران بن بُغْرَى بن حِطَّان بن كمشتكين بن عبد الله التركي الشاعر بمصر. كتبتُ شيئًا من شعره . وله شعر كثير . وهو من أولاد أمراء المصريين . وقال لي في سنة ثلاث وعشرين وست مئة : لي الآن ثمانون سنة** »[٢] .

۞ ومثل ذلك قول الذهبي في وفيات سنة ٦٣١هـ أيضًا : « **مُكْرَمُ بْن مَسْعُود بن**

(١) ينظر كتابنا : « الذهبي ومنهجه » ،ص ٤٠٦ (ط٢) ففيه مقابلة بعض التراجم .

(٢) التكملة » ٣/ الترجمة ٢٥٢٧ ، وكنت أشرت فيها إلى أن الذهبي نقل هذه الترجمة في « تاريخ الإسلام » منه ، وكذا فعلت في « تاريخ الإسلام » .

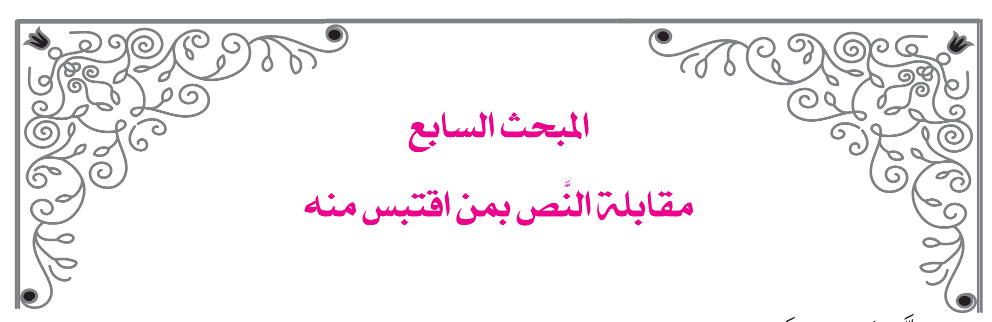
حمَّاد بن عبد الغفّار بن سعادة بْن مَعْقِل بْن عبد الحميد بْن أَحْمَد بْن مُحَمَّد ابن قاضي القضاة أحمد بن أبي دؤاد الإيادي، القاضي أبو الغنائم الأبهري الزَّنْجاني الشافعي. ولد سنة ست وخمسين وخمس مئة. ووَليَ القضاءَ ببلاد الروم. وقَدِمَ مصرَ، وحدَّث عن عبد المنعم ابن الفُراوي. روى عَنْهُ الزكيُّ المُنْذريُّ. ومُكْرم: مخفف. توفي بأَبْهَر زَنْجَان فِي السنة »[(١)] .

وهذه الترجمة منقولة من « تكملة» المنذري الذي قال في وفيات السَّنَة المذكورة:

« وفي شهر ربيع الآخر توفي القاضي الأجلّ أبو الغنائم مُكْرَمُ بْن مَسْعُود بن حماد بن عبد الغفار بن سعادة بن معقل بن عبد الحميد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن أبي دؤاد الإيادي الأبهري، أبهر زَنْجَان، الشافعي ... وكتب لنا بخطه : أن مولده في ثاني رمضان سنة ست وخمسين وخمس مئة. تَفَقَّه على مذهب الإمام الشافعي رضي الله عنه، وسمع من أبي المعالي عبد المنعم بن عبد الله الفُراوي وغيره. وحدَّث، وولي القضاء ببلاد الروم وغيرها، وقَدِمَ علينا مصر، وسمعت منه بها. ومُكْرَمُ: بضم الميم وسكون الكاف وفتح الراء المهملة وتخفيفها وبعدها ميم. »[(٢)] . والأمثلة على ذلك كثيرة جدًّا .

(١) « تاريخ الإسلام » ، ١٤/ ٦٠ .

(٢) « التكملة » ٣/ ٣ ، الترجمة ٢٥٢٧ .



المبحث السابع
مقابلة النَّص بمن اقتبس منه

إنَّ مُقَابلة النَّص بمن اقتبس منه مِمَّن جاء بعده من الأمور الضرورية في توثيق النَّص وضَبْطه ؛ لأن هؤلاء المُقْتَبِسين كانوا بلا شك يملكون نُسَخًا من الكتاب، فكأنهم بهذا الاقتباس يوفِّرون نُسَخًا إضافية للنُّسخ التي وقَفَ عليها المُحَقِّق، ولا سيما إذا كان النَّص المُحقق قد صار مَصْدرًا لبعض المؤلِّفين المُتْقِنين المشهود لهم بالدِّقة والضبط في النقل .

ومن المعلوم أن كثيرًا من النصوص التراجمية، لا سيما القديمة والأصيلة منها، صارت مصدرًا رئيسًا لكثير من المُصَنِّفين الذين تناولوا المُدّة التي استغرقها ذلك النَّص **نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر**: «طبقات» ابن سعد (ت ٢٣٠هـ)، و«طبقات» خليفة بن خياط (ت ٢٤٠هـ)، وتَواريخ البخاري(ت ٢٥٦هـ): «الكبير» و«الأوسط» و«الصغير»، و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ)، وكُتُب يحيى ابن معين(ت ٢٣٣هـ) والإمام أحمد(ت ٢٤١هـ) في الرجال، و«الضعفاء» للعقيلي(ت ٣٢٢هـ)، و«الثقات» و«المجروحين» لابن حبان (ت ٣٥٤هـ)، و« الكامل » لابن عدي(ت ٣٦٥هـ)، و«تاريخ» الخطيب (ت٤٦٣ هـ)، وغيرها من عشرات المصادر .

وتزداد أهمية هذا الأمر حينما لا تتوفر من النُّسَخ الخطية إلا نُسْخة واحدة، أو نُسَخًا سقيمة تحتاج إلى مزيد توثيق ، فتكون تلك النقول عندئذٍ نُسَخًا أخرى .

◉ فعلى الرغم من وقوفي على نُسَخٍ متعددة من «**تاريخ مدينة السلام**» للخطيب البغدادي (ت٤٦٣ هـ) من المدينة المنورة ، والقاهرة، وتونس، والجزائر، وإستانبول، وباريس، ولندن، وإيرلندا، فإنني كنت حريصًا على تتبع النُّسَخ الأصلية التي نقل منها العلماء المُتْقِنون، فعرَّفت بها ، ثم تَتَبَّعت الناقلين منها مثل الأمير ابن ماكولا (ت٤٧٧هـ) في « الإكمال »، وابن أبي يَعْلى(ت ٥٢٦هـ) في « طبقات الحنابلة »، والسَّمعاني(ت ٥٦٢هـ) في «الأنساب»، وابن الجوزي(ت ٥٩٧هـ) في كُتُبه لاسيما «المنتظم» ، وابن عساكر(ت ٥٧١ هـ) في «تاريخ دمشق»، وياقوت الحموي(ت ٦٢٦هـ) في كِتَابيه «معجم الأدباء» و «معجم البلدان» ، وابن خلِّكان(ت ٦٨١هـ) في «وفيات الأعيان» ، والمِزِّي (ت ٧٤٢هـ) في «تهذيب الكمال» ، والذهبي (ت ٧٤٨هـ) في كُتُبِه لا سيما «تاريخ الإسلام» ، وغيرهم .

وكل هؤلاء الذين ذكرتُ كانوا من كبار المُصَنِفين المُتْقِنين الذين عُنُوا بانتقاءِ النُّسَخ الجيدة من هذا التاريخ عند الاقتباس منه ، وأخص بالذكر منهم : السمعاني والمِزّي والذهبي . ومن أجل ذلك كُلِّه كنتُ حريصًا على ذِكر أبرز من اقتبس من الخطيب في كِّل ترجمة من تراجم الكتاب ، وعددتُ ذلك نُسخًا أخرى يُقابل بها ، وربما اقتصرت على قسم منها وأهملت البعض حسب الأهمية .

◉ ولما كان **المِزّي** (ت ٧٤٢هـ) قد سَلَخ جميع تراجم تاريخ الخطيب الداخلة في نطاق كتابه العظيم « **تهذيب الكمال** » كما صَرَّح في مقدمة كتابه ، واعتمد النُّسَخ المُوَثَّقة ودَقَّق في النّقْل فحرص حِرْصًا شديدًا على نَقْل النصوص من غير تغيير أو تبديل حتى وإن كان فيها خطأ ، فقد كنتُ حريصًا على مُقابلة كل ما نقله منه وعددتُه

نُسخة مُتْقنة من « تاريخ» الخطيب (ت٤٦٣ هـ) رقمت لها (ت).

۞ أما « **أنساب**» **السَّمْعَاني** (ت ٥٦٢هـ)، فإنّ الدارس لموارده يعلم بما لا يقبل الشك أن مؤلفه أقامَ قواعده وأُسُسه على المادة التي اقتبسها من « تاريخ الخطيب » لكن تحقيق نصه تفاوتت جودته بعد وفاة العلاّمة المحقق الجِهْبذ عبد الرحمن المُعَلّمِي اليماني المكي رحمه الله (ت ١٣٨٦هـ) ، الذي حقَّق المجلدات الستة الأولى منه حسب ، فكنت كثيرًا ما أرجع إلى بعض مخطوطاته بعد هذه المجلدات ، فأقابلُ بها نصّ الخطيب .

۞ كما عُنيت عنايةً خاصةً بتتبع نقول **الذهبي** (ت ٧٤٨هـ) في كتبه ، وركزت على كتابين منهما : **الأول** : هو كتابه العظيم « **تاريخ الإسلام** » ؛ لأنه أُس كُتُبه ولوجود أكثر ما نَقَله من « تاريخ الخطيب » عندي بخطه ، مما أعانني كثيراً على تَرْجيح قراءة على أخرى عند الالتباس . **والثاني** : هو « **سير أعلام النبلاء** » لجودة تحقيقه وضَبطْه ، وهو ممن أشرف عليه صديقنا علامة الديار الشامية شعيب الأرنؤوط حفظه الله وشاركتُ في بعض أجزائه . ومما يزيد قيمة نقول الذهبي ويُعْلِيها اعتماده نسخة الزّعْفراني المُتقَنة التي كانت موقوفة بالسُّمَيْساطية .

◉ وحينما حقَّقْنا « **جذوة المقتبس** » **للحُميدي** على نسخته الفريدة يومئذٍ ـ نسخة البودليان الأكسفوردية ـ كنا حريصين على تتبّع الناقلين عن هذا الكتاب، وكان في طليعتهم ابن عَمِيرة الضَّبِّي (ت ٥٩٩هـ) في « بُغية المُلْتَمس » حيث يُعَدُّ هذا الكتاب، لكثرة اقتباساته من « الجذوة » نسخةً ثانيةً منه .

ثم وجدنا من الناقلين المُكْثِرين عن الحُمَيْدي : ابن ماكولا (ت٤٧٧هـ) في

« الإكمال» ، وابن بَشْكوال (ت ٥٧٨هـ) في « الصِّلة » ، والذهبي (ت ٧٤٨هـ) «تاريخ الإسلام» ، والسيوطي (ت ٩١١هـ) في « بغية الوعاة» ، وغيرهم ممن أشرنا في تعليقاتنا على النَّص .

ولقد تبيّن لنا أنَّ ابنَ بسَّام صاحب «الذخيرة» كان يمتلك نسخة من «جذوة المقتبس»، فكانت هذه النقول بمثابة نُسَخٍ تُعَضِّد النسخة الفريدة التي وقفنا عليها يومئذٍ، ولا شك أنها قوَّمت النَّص بشكل أفضل .

ولا يُسْتَغْنَى عن مثلِ هذا الصَّنيع حتى عند توفر نُسَخٍ متعددة من أي نص من النصوص، كما في صنيعي عند تحقيقي كتاب «تاريخ مدينة السلام» للخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) .

◉ وكذلك هو الحال **فيما اختصَر ابنُ الأثير** (ت٦٣٠هـ) في كتابه «**الكامل**» من «تاريخ الطبري»، وما اقتبسه ابن خَلْدون (ت ٨٠٨هـ) من الطبري (ت ٣١٠هـ)، فيما زعم، في حين كان اعتماده على ما اختصره ابن الأثير في «الكامل» عرفنا ذلك بالمقابلة وبنوعية اختيار الروايات .

كلُّ هذا يُشير إلى أن المُحَقِّق العَالم بموضوع النَّص المُتَعَمِّق بمعرفة منهجه وموارده سوف يستفيد استفادة جُلّى من المَوَارد التي اقتبس منها صاحب النص، فيراجعها، ويشير إليها وتساعده عندئذٍ في توثيق النَّص وتدقيق صحته .



المبحث الثامن
تلبية رغبات المؤلِّف

قد لا ينهض مؤلِّف النَّص إلى إعادة تبييض كتابه، فيكتب ما يَعِنُّ له في حواشي نُسْخَتِه، ويقف على معلومات جديدة قد تُصَحِّح ما كَتَبَهُ أولًا ، من مثل الاختلاف في ذكر الوفاة ، مما يتعيَّن تحويل الترجمة إلى موضع آخر ، فلا يُحَوِّله ولكنه يطلب من الناسخ أو القارئ التَّنَبُّه إلى ذلك ، وتحويل المادة إلى مواضعها ، والمُحقِّق أحرى الناس بتلبية رغبة المؤلِّف الذي يُحقِّق كتابه .

◉ **ومن هؤلاء مثلًا : الحافظ الذهبي (ت ٧٤٨هـ)**، حيث ترك أكثر كتابه على هذه الحال كما بينتُه مُفَصّلًا عند كلامي على تدوين الذهبي لكتابه في مقدمتي لتاريخه[(١)] ، وكما يظهر واضحًا جليًّا من بعض النماذج التي كتبها بخطه.

ففي أثناء تبييضه للكتاب وبعد الانتهاء من كتابته، كان يَعْثُر دائمًا على وفيات بعض من لم يَعْرِف وفاتهم من أولئك الذين كَتَبَهم على التقريب، سواء أكان ذلك في القسم المنظم على « العقود » أم في القسم المُنَظّم على السنين فكان يضع إشارة لذلك ويطلب من النُّسَّاخ تحويلهم إلى مواضعهم الأصلية الصحيحة.

ـ فقد تَبَيَّن له فيما بعد مثلًا، أن المنذر بن عبد الله بن المنذر القرشي الأسدي

---

(١) مقدمة « تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام » ١/ ٨٨

الذي ترجم له أولًا في الطبقة الثامنة (١٧١ـ١٨٠هـ) قد توفي سنة ١٨١هـ، لذلك طلب تأخيره إلى الطبقة التاسعة عشرة[١] .

ـ ومن ذلك أيضًا : ما قاله في أثناء وفيات سنة ٣٢٤هـ : « **محمد بن أحمد بن عمر الداجري ـ يُحَوَّل إلى هنا من تقريب الطبقة الماضية** »[٢] .

ومثل هذا كثير في كتابه[٣] .

ومن هنا كان الذهبي يطلب من النُّسَّاخ تحويل بعض التراجم من مكان لآخر، فالتزم الكثير من النُّسَّاخ بذلك، ولم يلتزم بعضهم به فبقيت إشارته على ما هي ، نقَلَها النُّسَّاخ ولم يُلبّوا رغبته .

◉ **ومن ذلك : أنَّ ابن عبد البر (ت ٤٦٣ هـ)** كان قد كتب في إبرازته الأولى لكتاب « التمهيد » ترجمة وسيعة للإمام مالك بن أنس ، لكنه طلب حذفها من النُّسَخ بعد أن حوّلها إلى كتابه « الانتقاء في فضل الثلاثة الفقهاء »[٤] .

ومن المعلوم في بدائِهِ العُقولِ أن تلبية رَغَبات المُصَنِّف أولى بمن يتصدَّى لتحقيق النَّص ونَشْره .

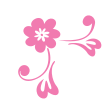
---

(١) الورقة ١٨ (أيا صوفيا ٣٠٠٦) .

(٢) الورقة ١٣٣ (أحمد الثالث ٢٩١٧/ ٩) وانظر أيضًا الورقة ١١٨ (أيا صوفيا ٣٠٠٨) .

(٣) انظر : مقدمتنا لـ« تاريخ الإسلام» للذهبي: تنظيم التراجم واساليب عرضها، ١/ ٩٦ .

(٤) تُنظر مقدمتنا لكتاب « التمهيد »، ١/ ٤٢ .





التَّعْلِيقُ عَلَى النَّصِّ

المبحث الأول : شرح الغريب والمصطلحات

المبحث الثاني : التعريف بالمُبْهَم المَغْمُور وتَرْك المشهور .

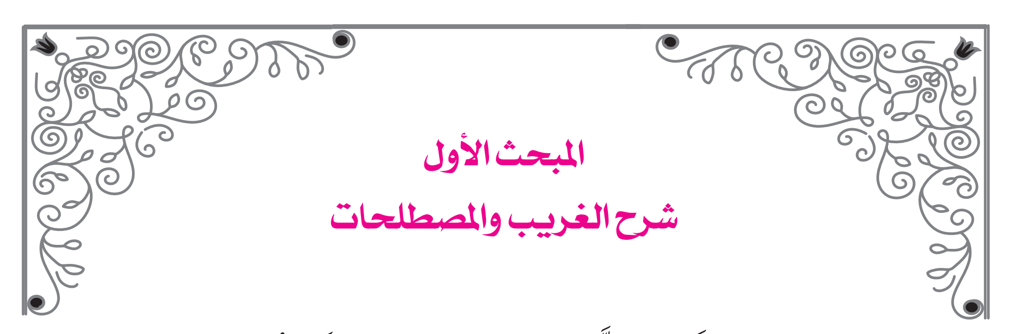
المبحث الثالث : التخريج.

المبحث الرابع : مُقارنة النَّص بالنصوص التي تناولت موضوعه

المبحث الخامس : نقد النَّص







المبحث الأول
شرح الغريب والمصطلحات

إن من مستلزمات تَيْسير النَّص وتهيئته للمستفيد شَرْحُ كل مُبْهمٍ فيه قد لا يتمكَّن القارئ العَجِل من معرفته حال القراءة ، من نحو شرح الغريب ، أو الألفاظ الاصطلاحية المَعْنِية بعلم من العلوم أو فنٍ من الفنون مما يُخالف المدلول اللغوي العام المعروف عن تلك اللفظة ، وذلك بالرجوع إلى **معاجم اللغة** ، **من مثل** : « معجم العين » للخليل بن أحمد الفراهيدي(ت ١٧٠هـ) ، و « تهذيب اللغة » للأزهري (ت ٣٧٠هـ) ، و«الصِّحاح» للجوهري (ت ٣٩٣هـ) و« لسان العرب» لابن منظور (ت ٧١١هـ) ، و «القاموس المحيط» للفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ) ، و«تاج العروس» للزّبيدي (ت ١٢٠٥هـ) ، و«المعجم الوسيط» الذي أخرجه « مجمع اللغة العربية المصري » ، ونحوها.

فضلًا عن بعض **الموارد المَعْنِيَّة بتفسير المصطلحات** ، من مثل : «مفتاح السعادة» لطاشكبرى زاده (ت ٩٦٨هـ) ، و«كشاف اصطلاحات الفنون» للتهانوي (ت ١١٥٨هـ)، و«التعريفات» للجرجاني (ت ٨١٦هـ). علمًا بأن المَجَامع العلمية العربية مثل : «مجمع اللغة العربية المصري » ، و « المجمع العلمي العراقي » ، و « مجمع اللغة

العربية بدمشق» قد عُنيت بإصدار النشرات الكثيرة في شرح المصطلحات ، لا سيما في العلوم الصرفة مثل : الطب والهندسة والرياضيات والنبات والفلك ، وغيرها .

◉ **كما يتعيَّن الانتباه إلى بيان مدلولات الألفاظ والمصطلحات في العصر الذي كُتب فيه المُؤَلَّف** ، فإن الكثير من الألفاظ العربية والمصطلحات تتغيّر معانيها ودلالاتها بتغير الأزمان والأمكنة .

۞ **من ذلك** : مثلًا لا حَصْرًا ، **تَغَيُّر معاني وحدات القياس** ، **من مثل** : الذراع ، والمِيل، والفَرْسخ ، والمَرْحلة ، ونحوها .

۞ **والأوزان** من مثل : المِثْقال ، والدِّرهم ، والقِيراط ، والحَبَّة ، والرطل ، والأوقية، والحقة ، والمن ، وأوزان أخرى .

۞ **والمكاييل** من مثل : المُدّ ، والصَّاع ، والكر ، والقفيز ، والمكوك ، والكيلجة، والقب ، والقدح ، والإردب ، والويبة ، والملوة ، والكيلة ، والربعة، والدبة ، والقنقل ، والفِلْج ، والغِرارة ، والمِكْتل ، والطاس ، والجَرّة ، والقُلّلة ، وغيرها مما يطول ذكره .

۞ **ومنها النقود وأنواعها وأوزانها وأقيامها** ، وكل ما يتصل بها من أنواع المعادن التي سُكَّت بها وأخلاطها . فوزن الدرهم مثلًا كان يتغير بتغيُّر الأزمان ، فمنه ما وزن سبعة ، ومنه ما وزن عشرة ، ومنه ما بينهما ، وكذلك المسكوكات الأخرى . وخير كتاب في ذلك هو كتاب « المكاييل والموازين والنقود العربية » لصديقنا العلامة

الدكتور محمود الجليلي يرحمه الله[١] .

۞ **والألفاظ تتغير معانيها ، من مثل لفظة « توقيع »** فقد كان معنى هذه اللفظة في العصر العباسي الأول هو ما يكتبه الخليفة أو الامير أو القاضي أو الوزير على أصل يتقدَّم به إنسان ما ، فيقال مثلًا عنه « كانت له التوقيعات المسددة » ، ثم تطور مفهوم هذه اللفظة في أواخر العصر العباسي وعصر المماليك ليَعْنِي الأمر الصادر في تعيين شخص ما في وظيفة معينة ، كالتوقيعات التدريسية ، أو القضائية ، أو الوزارية ونحوها، وصار الكُتَّاب يتفَنَّون في كتابتها ثم تطور المفهوم في عصرنا ليعني « علامة » يكتبها الإنسان للدلالة على اسمه وهو ما يُعرف عندنا بـ « الإمضاء » .

۞ **ومن ذلك مثلا : لفظة « أقطع » و « إقطاع »** ، فإنها في صدر الإسلام تَعْنِي : أعطى، ففي الحديث : « أنه أَقْطَعَ الزُّبير نخلًا » ، و « أن أبيض بن حمَّال استقطع النبي ﷺ الملح الذي بمأرب » ، ثم تطوَّر المَعْنَى في العصر السلجوقي ليُصْبح الإقطاع بمعنى إعطاء الأرض بخيراتها إلى شخص ما بدلًا من من راتبه ، ومنه الإقطاع المدني ، والإقطاع العسكري . ثم صار المعنى في أوربا في العصور الوسطى ليَعْنِي شيئًا آخر ، وهو نظام اجتماعي اقتصادي سياسي ساد أوربا في العصور الوسطى ، وهو ما يُسمى بالانجليزية Feudalism النظام الإقطاعي .

إنَّ عدم فَهم هذه المصطلحات يُثير الكثير من الإرباك وسوء الفَهْم ، ومن ثم تُبنى عليه استنتاجات خاطئة .

---

(١) طبعته دار الغرب الإسلامي سنة ٢٠٠٥م .



المبحث الثاني

التعريف بالمغمور وتَرْك المشهور

◉ توسَّع بعضُ المُحَقِّقين فصاروا يُعَرِّفون بكل عَلَم يَرِدُ في النَّص من مواضع وبلدان وأسماء وكتب ونحوها ، ويُغرقون في ذكر المصادر والمراجع الدالة عليه ، فتضخمت حواشي الكتب المُحَقَّقَة بما لا طائل تحته ، فإنَّ عَمَلَ المُحَقِّق يَتَعَيَّن أن يتجه إلى أن يُخْرِج نصًّا صحيحًا ويُعلِّق عليه بما يُفيد تصحيحه وتوضيحه ، لا أن يكون شارحًا لكل صغيرة وكبيرة مما يعرفه الخاصُّ والعام[1] .

ولما كان قُرَّاء مثل هذه الكتب هم في الأغلب الأعم من المتخصصين أو من ذوي الثقافة الجيدة أو في الأقل ممن نالوا منها قسطًا جيدًا فإن التعريف بالمشهور

---

(١) انظر مثلًا لا حصرًا :

ـ التعليقات علىٰ « معجم السَّفر » للسِّلفي بتحقيق الدكتورة بهيجة الحسنية .

ـ والتعليق علىٰ كتاب « الروض النضر » للعمري الذي نشره الدكتور سليم النعيمي .

ـ والتعليقات علىٰ « تاريخ ابن الفرات » للدكتور الشماع .

وقد عرَّف الدكتور الشماع بمدن ، من مثل : أذربيجان (١ / ٣)، وحمص (١ / ٥) ، ودمياط (١ / ٦)، وسمرقند (١ / ١٥)، وخوزستان (١ / ١٦)، وبعلبك (١ / ٤٩)، وحماة (١ / ٩٤)، وإشبيلية (١/ ١٣١)، وحلب وحيفا وعكا (٢ / ١)، وصُور (٢ / ٩)، والموصل (٢ / ٤٥)، ودمشق (٢ / ٥٧) ونحوها . وقد عرَّف بدمشق بما يأتي: « دمشق ، البلدة المشهورة ، قصبة الشام ، وهي جنة الأرض بلا خلاف ، قيل : سميت بذلك لأنهم دمشقوا في بنائها أي سارعوا . فتحها المسلمون في رجب سنة ١٤ هـ بعد حصار ومنازلة بقيادة خالد بن الوليد وأبي عبيدة بن الجراح ويزيد بن أبي سفيان وشُرَحْبيل بن حسنة. وتبعد عن بعلبك يومين ، وطرابلس ثلاثة أيام ، وصيدا ثلاثة أيام، وحمص خمسة أيام ، وحماة ستة أيام ، والقدس ستة أيام ، ومصر ثمانية عشر يومـًا ، وحلب تسعة أيام » ، فانظر أين الفائدة المتوخاة من مثل هذا التعليق البارد الذي ليس له أدنىٰ قيمة أو فائدة ؟!

لا ضرورة له البتة ، وينبغي الاقتصار على التعريف بالمَغْمُور بطريقة مختصرة تدفع الوهم أو توضح الأمر حسب .

ومن أسفٍ أَنَّنا لاحظنا كثيرًا من المُتَعانين لهذا الفن قد عكس الآية فَعرَّف بالمشهور وترك المَغْمُور[1]؛ لأنه يحتاج إلى جهد وتعب ومراجعة وطول أَناة .

والحَقُّ : إنَّنا بعد أن ذكرنا أن من واجب المُحَقِّق تقييد النَّص وضبطه وتدقيقه ومراجعة الكتب المختصة التي تعينه على ذلك ، فإن المُحَقِّق يبقى بعد كل ذلك هو المسؤول الأول عما يقع في النَّص الذي يحققه من تصحيف أو تحريف أو سقط أو عدم وضوح أو ضبط غير صحيح .

◉ إننا حينما طالبنا المُحَقِّق بالرجوع إلى الكتب المختصة لم نطلب منه أن ينقل لنا شروح تلك الكتب أو يذكر لنا مواضع مُراجعاته في المهم وغير المهم ، وإنما كانت مثل هذه المراجعات لفائدته هو وإعانته ومساعدته في التوصُّل إلى الضبط الجيد .

وبهذا نتخلص من تضخم الحواشي في الكتب المحققة على حساب النَّص، ولا أشك في أن استفادة القارئ إنما تكون من النَّص المُتْقَن التحقيق المُجَوَّد الضبط والتدقيق .

---

(١) عرَّف **الدكتور سليم النعيمي** – عضو المجمع العلمي العراقي السابق – عند تعليقه علىٰ كتاب «الروض النضر» للعمري بأعلام المؤلفين وترك المغمورين لعدم مراجعته . فعرَّف مثلاً بأعلام الناس مثل : ابن خلكان (١ / ٦٨)، وابن الوردي (١ / ١٣٧)، ومعن بن زائدة الشيباني (١ / ٢٣١) ، وابن الجوزي (١ / ٢٣٤) ، وكرَّر التعريف بكبار الأعلام من غير أن يشعر كما يظهر من تعريفه بالصلاح الصفدي (أولا في : ١ / ١٠٥ ، ثم في : ١ / ١٤٣) ، والحافظ ابن حجر العسقلاني (أولاً في : ١ / ١٥٢ ، ثم في ١ / ١٩٩) ، وابن عبد الظاهر (أولاً في : ١ / ٦٩ ، ثم ثانيةً في : ١ / ١٥٤) ، فتأمل ذلك وتدبر الفائدة !



المبحث الثالث

التخريج

۞ أغرق بعض المُحَقِّقين في **تخريج الأعلام** فذكر كل مصدر ذكرها على الاستقصاء ومثلها البلدان .

۞ وبَالَغ كثير من المُحَقِّقِين في **تخريج القصائد والمقطعات والأبيات الشعرية** فأثقلوا حواشي الكتب بذكر المكان والاختلاف في الرِّوايات ،

۞ وعُنِي آخرون **بتخريج الأحاديث النبوية الشريفة** فصار يذكر كل المصادر التي وَرَد فيها الحديثُ دون النظر إلى قيمتها وأهميتها .

وكل هذا من حيث العموم عملٌ مُبالغٌ فيه ليس هناك مبرر أو مُسَوِّغٌ له ، يصرف فيه من الوقت والجهد ما كان أحق أن يُصْرَفَ لغيره مما هو أكثر نفعًا .

◉ فأما التراجم :

فلا بأس بذكر بعض المصادر المختارة ، شرط أن تكون الغاية المُتَوَخَّاة منها توثيق النَّص بالمُقارنة والمُقابلة بين النصوص، ومحاولة التوصُّل إلى الصحيح منها ، لا أن تذكر من باب الجمع والاستكثار، علمًا بأن الاستقصاء فيها كاد أن

يكون مستحيلًا لوقوف المُحَقِّق بعد ذلك على مصادر خطيَّة أو مطبوعة لم يطَّلع عليها سابقًا .

◉ وأما الشعر :

فقد رُوِيَ – وسيظل يُروى – باختلاف كبير بين كتاب وآخر ، وهو فيما نرى من الأمور البديهية حتى في الشعر الذي يَرِدُ في الدواوين، لاختلاف الرُّواة وتعددهم .

۞ فإذا وَرَدَ الشِّعرُ في نَصٍّ من النصوص وثَبَتَ للمُحَقِّق أن هذه هي الرِّواية التي أرادها مُؤَلِّفُ النَّص أو الشَّاعر أو جامع الشِّعر ورَاوِيه ثَبَّتَها .

۞ فإن وَجَد في البيت عَيْبًا من العيوب الشِّعرية ، فيتوجب على المُحَقِّق أن يُنَبِّه عليه ويُثبت في الهامش – أو الأصل حسب أَصَالة النُّسْخَة واقتناعه – ما يراه صَوابًا في بعض المصادر الأخرى .

۞ ويُسْتَحْسَن الرجوع إلى الدَّواوين إذا كان قائل الشِّعر من أصحاب الدَّواوين المعروفة عنده .

◉ وأما الحديث :

فإنه بالتعليق خَلِيقٌ ؛ لأنه يُكون المصدر الثاني للشريعة الإسلامية بعد الكتاب العزيز ، إلا أن العبرة ليس في ذِكْر مصادر الحديث وتركها على رسلها،

فليست هذه هي الغاية التي نرمي إليها ، وإنما يجب أن تتجه الغاية إلى تبيان درجة الحديث من الصحة والسقم حسب الأصول والقواعد المُتَّبَعة في علم مصطلح الحديث، ولا سيما في الكتب التاريخية والأدبية والعقائدية التي تكثر فيها الأحاديثُ الضعيفة والواهيةُ والموضوعة ، والتي لم يَعْتَنِ مؤلِّفوها ببيان درجة صِحَّتها أو سِقَمها .

۞ وقد أدى انتشارُ مثل هذه الكتب بين الناس إلى أن أصبح كثير من الأحاديث الضعيفة والموضوعة تدور على ألسنة الكثرة الكاثرة من الخطباء والمدرسين والمُؤَلِّفين ، ويَتَلَقّاها عنهم أغلبُ الناس ، فيعملون بها وبما يُستفاد منها ، وهي بذلك أصبحتْ تُكوِّن خطرًا عظيمًا على أفكار الناس وعقائدهم وسلوكهم الاجتماعي والفكري والدِّيني ، وهي فضلًا عن كل ذلك تُشَوِّه حقائق الإسلام بتقديمها صورة غير حقيقيّة له (١) .

۞ لذا يتعيَّن على المُحَقِّق المُدَقِّق أَنْ يصرف جُلَّ عنايته ليس إلى ذِكْرِ مصادر الأحاديث واستقصائها من غير معرفة ولا دراية ، بل إلى بيان درجتها من الصِّحَّة والسِّقم ، فيُمَيِّز صَحِيحَها من حَسَنِها من ضَعِيفِها من موضوعِها .

---

(١) انظر : المقدمة الجيدة التي كتبها العالمان الشاميان الفاضلان : شعيب الأرناؤوط وعبد القادر الأرناؤوط لكتاب « زاد المعاد » لابن القيم الذي بتحقيقهما (ص ١٠ - ١٢) من طبعة دار الرسالة .



المبحث الرابع
مقارنة النص بالنصوص التي من بابته

إن من أوائل الأمور التي يتعيَّن مُرَاعاتها في تحقيق النصوص أن يكون المحقق عالمًا بالموضوع الذي يتناوله النَّص الذي يسعى إلى تحقيقه، عارفًا بمصادره وموارده ومصطلحاته وتطورها ، قيّمًا بألفاظه ودلالاتها .

فلا يجوز أن يتصدى لتحقيق كتب الحديث مثلًا إلا المختصّ بهذا العلم ممن قضى شطرًا من حياته في دراسته ومعرفة مصطلحه ، قد مرن على دقائقه ، وأن يكون قادرًا على معرفة العلوم المتصلة به ، من لغة ، وعلم رجال ، وعلل ، ونحو ذلك ، وإلا جاء عمله مضطربًا يكثر فيه التصحيف والتحريف والغلط الدال على جهله . وكذا مُحَقِّق كتب الفقه أو التفسير ، أو التاريخ ، أو الطب ، أو الحساب والرياضة ونحوها ، فإنه لا يتمَكّن من معرفة موارد النصوص ولا معانيها ودلالاتها .

ولنضرب مثلًا في علم التراجم ، فإذا كان المُحَقِّق عالمًا به عَلِمَ علاقة النَّص بمن سبقه أو لحقه ، فنقل منه وإن لم يصرِّح بذلك .

فَقِلّة من مُحققي كتاب « **الوافي بالوفيات**» **لصلاح الدين الصفدي** أدركوا أنَّ جل تراجمه منقولة من « تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام » للذهبي (ت ٧٤٨هـ) ، وأول من أدرك ذلك منهم هو صديقنا المستشرق الألماني الدكتور يوسف

فان أس مُحقق المجلد التاسع منه حيث كان يُشير في كل ترجمة إلى مواردها ولا سيما « تاريخ الإسلام » ، من نحو قوله : « **مأخوذ من تاريخ الإسلام للذهبي، وقارن بالتكملة للمنذري** »[١] ، و« **أوله من تاريخ الإسلام للذهبي**»[٢]، و « **أكثره مأخوذ من تاريخ الإسلام للذهبي**»[٣] ، وهلم جرًّا ، مع أنه لم يدرك تمامًا الكم الكبير الذي اقتبسه الصفدي من « تاريخ الإسلام » ؛ لأن الصفدي غالبًا ما يذكر المصادر التي ذكرها الذهبي فيظن أنه ينقل منها .

وقد تطور الأمر عند اثنين من تلامذته النُّجب هما : صديقتنا الدكتوراة دورتيا كرافولسكي التي حقَّقت المجلد السابع عشر، وصديقنا الدكتور رضوان السيد مُحَقِّق المجلد التاسع عشر ، فإنهما قد تَنَبَّها إلى هذه المسألة وجلبا نُسخًا من « تاريخ الإسلام» وقَابَلا النَّص به ، لمعرفتهما الأكيدة بأن الكثير من تراجمه مُقتبسة منه ، وإن لم يُشِر إلى ذلك . فجاء تحقيقهما في غاية الجودة .

◉ وحينما قمت بتحقيق « **تاريخ الإسلام** » **للذهبي** ، كان من منهجي أن أُشير إلى المَوْرد الذي نقل منه وإن لم يُصرِّح به ما استطعت إلى ذلك سبيلًا ، وذلك بما توَفّر لي من معرفة في هذا العلم وموارده .

فذكرت مثلًا : في « وفيات سنة ٣٠١هـ » ، **أن ترجمة أحمد بن سليمان بن**

---

(١) الوافي ، ٩ / ٣٧ .

(٢) نفسه ، ٩ / ٤٠ .

(٣) نفسه ، ٩ / ٤٣ .

يوسف بن صالح أبي جعفر العقيلي الفابزاني ، منقولة من «أخبار أصبهان» لأبي نعيم ، ١/ ١١٣ـ ١١٤ .

۞ وأن ترجمة **أحمد بن الصقر بن ثوبان، أبي سعيد الطرسوسي ثم البصري مستملي بندار** ، مقتبسة من « تاريخ الخطيب » ٥/ ٣٣٧.

۞ **وترجمة أحمد بن محمد بن سريج ، أبي العباس الفأفاء** ، مقتبسة من «أخبار أصبهان» ١/ ١٢٧ .

۞ **وترجمة أحمد بن محمد بن عبد العزيز بن الجعد الوشاء أبي بكر البغدادي** ، مقتبسة من تاريخ الخطيب ، ٦/ ٢١١ ، مع أن الذهبي نقل عن الدراقطني فقط ولم يصرح بالنقل من تاريخ الخطيب فعرفنا أنه نقل عن الدارقطني بواسطة الخطيب .

۞ **وترجمة محمد بن بشر بن يوسف القرشي الدمشقي القزاز المعروف بابن ماموية** ، مقتبسة من « تاريخ دمشق » لابن عساكر ٥٢/ ١٥٠ ـ ١٥١ .

وهلم جرًّا ، فإن من يطَّلع على تعليقاتنا على « تاريخ الإسلام » سوف يقف على العديد من المصادر التي نقل منها المؤلف ولم يُشر إليها، فنبهنا عليها وقابلنا النَّص بها ، فكانت فوائدها جزيلة وعوائدها مفيدة في ضبط النَّص وتقييده .



المبحث الخامس
نَقْدُ النَّص

لقد قررنا سابقًا : أن عمل المُحَقِّق يتعيَّن بأن ينصرف إلى ضبط النَّص وتوضيحه للقارئ التراثي . لكن هذا لا يمنع في الوقت نفسه من أن ينبه المُحَقِّق المُدَقِّق إلى بعض الأوهام التي وقع فيها مؤلِّف النَّص ويبين الصحيح الذي ينقض هذا الوَهم ويدمغه بالدليل ، فالمؤلف من آحاد الناس يخطئ ويصيب وينبغي للمحقق - إن كان قادرًا - أن يكشف عن هذا الخطأ .

وهذه العملية ، وإن تبد أول وَهْلة خارجة عن عمل المُحَقِّق لكنها في واقع الأمر تدخل في صُلب عمله ، فليس هناك من أحد صرف وقتًا في هذا النَّص كالذي صرفه هو لا عرف خباياه كمعرفته هو ، فهو إذن أخبر الناس به ومن ثم أحقُّهم بتبيان أوهامه ، وهو في كل ذلك يقدم خدمة جُلى للباحثين عند تنبيههم إلى خطأ أو إلى رأي ضعيف وَرَدَ في الكتاب ، مع الإشارة إلى الصحيح أو الرأي الأقوي فيتنبهون عند الإفادة من الكتاب والنقل عنه ، مما يُيَسِّر عليهم عملية البحث العَمَلِي ويُوَفِّر عليهم وقتًا وجُهْدًا كبيرين .

ولا شك في أننا يجب ألا نُلْزِم المُحَقِّقين بمثل هذا العمل الشَّاق المُتْعِب المُضْنِي

الذي يتَطَلَّب سَعة في المعرفة وبسطة في العلم واطلاعًا عظيمًا بموضوع النَّص والكتب المؤلَّفة فيه ، لكننا نطمح إلى أن يذكروا بعض الذي يعرفونه ويقفون عليه نتيجة قيامهم بالمُقارنات الكثيرة ، لا سيما أولئك النفر من المُحَقِّقين البارعين الذين حَصَلوا على مرتبة عالية من الخِبرة ودرجة كبيرة من التَّمَكُّن والإتقان .

فمن ذلك : – على سبيل المثال لا الحصر – ما قاله العلامة شمس الدين ابن خلكان عند الكلام على تاريخ مولد المُحَدَّث الكبير أبي طاهر السِّلفي (ت ٥٧٦هـ) :

« مع أننا ما علمنا أن أحدًا منذ ثلاث مئة سنة إلى الآن بلغ المئة فضلا عن أنه زاد عليها سوى القاضي أبي الطيب طاهر بن عبد الله الطبري فإنه عاش مئة سنة وسنتين » [١] .

فنقل بعض الناس هذا القول من غير مناقشة [٢] مع أنه قول ساقط لا قيمة له ، فقد جربنا الوقوف على عدد كبير ممن بلغ المئة أو جاوزها خلال الثلاث مئة سنين التي سبقت العلامة ابن خلكان (ت ٦٨١هـ) [٣] .

ومن ذلك : – مثلا – تكرر بعض التراجِم عند ثقات المؤرِّخين من غير أن يشعروا منهم : الزكي المنذري (ت ٦٥٦هـ) [٤] ، والذهبي (ت ٧٤٨هـ) [٥] ، وابن

---

(١) وفيات : ١٠٧ .

(٢) انظر مقدمة « معجم السفر » للسلفي : ١٥ .

(٣) انظر : كتاب « أهل المئة فصاعدًا » للذهبي بتحقيقنا ص ١٣٠ فما بعد ، و « التحبير » للسمعاني : ١ / ٢٦٦ ، ٦١١ ، و « العبر » للذهبي : ٤ / ١٣٣ ، ١٣٧ ، و «إرشاد» ياقوت : ٦ / ٤٢٢ ، و «تكملة ابن الصابوني »: ٢٧٧، و«تاريخ ابن الدبيثي» ، الورقة : ٦٠ (شهيد علي) ، و«عقد الجمان» للعيني : ١٦ / الورقة ٦١٧ وغيرها .

(٤) « التكملة » ، التراجم : ١٢٧٥ ، ١٩٠٧ .

(٥) « تاريخ الإسلام » ، الورقة : ٧٢ ، ١٩٨ (أيا صوفيا ٣٠١١) .

المُلَقِّن(ت ٨٠٤هـ) [١] ، وغيرهم ، وهو ما ينبغي التنبيه عليه .

◉ **وينبغي للمُحَقِّق** أن يفيد من ملاحظات المؤلفين الذين جاؤوا بعد مؤلف الكتاب وألَّفُوا في موضوعه ، فاستدركوا عليه أو صَحَّحُوا له أو نبهوا إلى بعض ما في الكتاب من عَوَز ، فإثبات مثل هذه الملاحظات - بعد تدقيقها ودراستها والتأكد من قيمتها - من الأعمال الجليلة التي يقوم بها المُحَقِّقُون البارعون .

فمن ذلك : مثلاً - لا حصرًا - ما استفاده المُحَقِّق الكبير المرحوم الشيخ المعلمي اليماني من كتاب « اللباب » لابن الأثير عند تحقيق « الأنساب » للسمعاني (ت ٥٦٢هـ)، وما استفاده من « إكمال الإكمال » للحافظ محمد بن عبد الغني ابن نقطة البغدادي (ت ٦٢٩هـ)عند تحقيق كتاب « الإكمال » للأمير ابن ماكولا (ت٤٧٧هـ) .

◉ وحينما قمت بتحقيق **كتاب** « **تهذيب الكمال** » للعلامة أبي الحجاج المِزِّي (ت ٧٤٢هـ)انتفعتُ انتفاعـًا شديدًا بالكتب التي أُلِفت على « التهذيب » سواء أكانت من الكتب المُسْتَدْرِكة مثل « إكمال تهذيب الكمال » للعلامة علاء الدين مُغُلْطاي الحنفي (ت ٧٦٢هـ) ، أم كتبًا مختصِرة مُسْتَدْرِكة مثل « تذهيب التهذيب » للذهبي(ت ٧٤٨هـ) ، و « الكاشف » له أيضًا ، و « تهذيب التهذيب » لابن حجر(ت ٨٥٢هـ) ، أم

(١) « العقد الثمين » ، الورقة : ١٧٢ .

كتبًا مختصِرة فقط مثل : « بغية الأريب في اختصار التهذيب » لابن بردس البعلبكي (ت ٧٨٦هـ) ، و « المجرد » للذهبي ، وغيرها مما بينتُه في مقدمة الكتاب .

وقد أعانتني هذه الكتب - ولا سيما كتب الذهبي ومغلطاي وابن حجر - على استدراك بعض الأوهام التي وقع فيها مؤلِّف الكتاب أو ترجيحه لرأي أو ضبط غير مرجح .

◉ وقد ذكرت في مقدمات تحقيقاتي لكتابيّ : « **التمهيد** » **لابن عبد البر** (ت ٤٦٣هـ)، و «**المحلى** » **لابن حزم** (ت٤٥٦هـ) نماذج من التَّعَقُّبات في أسماء الرجال، وما جاء من أحكام عليهم ، والتَّوَهم في الإسناد ، وتعيين المُبْهم الذي لم يُعيَّن ، وما وقع من نِسْبَة حديث إلى غير راويه ، والاستدلال بالأحاديث الضعيفة ، والأحاديث المُعَلَّة التي استدلوا بها ولم يَقِفُوا على عِلَّتها ، وترجيح رواية على أخرى ، وتضعيفهما لأحاديث صحيحة بِعِلل واهية ، ونحو ذلك مما رزقنا الله ، فضلًا عن قيامنا بالانتصار لهما فيما انتقدا به وكان الحق معهما ، فمثل هذه الأمور دالة على تَمَكُّن المُحَقِّق من علم النَّص الذي يُحَقِّقُه ، وهي تُقَدِّم فوائد عظيمة لقارئ الكتاب والمستفيد منه ، لئلا يغتر بما وقع في النَّص من خطأ أو زلل لا ينفكُّ البشر منه .

الْخَاتِمة

◉ يتضح للقارئ مما قَدَّمنا أن الخلط بين « **التحقيق** » و « **التعليق** » هو الذي خلقَ بلبلة كبيرة في طُرق المُحَقِّقين ، واختلافًا بَيِّنًا في مناهجهم ؛ بسبب عدم اتضاح المفهومين عند الكثرة الكاثرة منهم .

وها نحن أولاء قد مَيّزنا بين التعليق الذي يهدف إلى ضبط النَّص وتقييده وإخراجه أقرب ما يمكن إلى الصيغة التي أرادها مؤلفه يوم دَوَّنه، وهذا هو الذي نصطلح على تسميته بـ « **التحقيق** » ، وبين التعليق على النَّص بما يفيد قارئه قدر المستطاع ويُقَرِّبه منه ويُجلي نصوصه بالشروح والتوضيحات والتعريفات وبيان الأوهام ونحوها ، وهو ما نصطلح على إطلاق لفظ « **التعليق** » عليه .

◉ ومن هنا يمكننا تحديد **التعليقات التي ترمي إلى ضبط النَّص وتحقيقه** بما يأتي :

١ - **تنظيمُ مادة النَّص ، وَرَسْمُه بما هو مُتَعَارف عليه في عصرنا** ، بما يُظهر معانيه ويُوَضِّحُ دلالاته .

٢ - **تُثبت الاختلافات المُهِمَّة بين النُّسَخ بعد ترجيح الصَّواب** والتعليق الذي يرمي إلى بيان الأسباب التي تمَّ بموجبها هذا الترجيح .

٣ـ توحيد الانتساخ

٤ - **تقييد النَّص بالحركات - والتقييد بالحروف عند الضرورة** - لإظهار المعاني الصحيحة ودفع الإبهام والإيهام الذي يقع فيه القارئ ، ورفع أي اشتباه عنه .

٥ - **الإشارة إلى المَوَارد التي اعتمدها مُؤلِّف النَّص** بعد الرجوع إليها سواء أكان قد

صَرَّح بها أم أغفل التصريح وتأكد لنا اعتماده عليها ، والعناية بإثبات الاختلافات بين تلك الموارد والأصول وبين ما دونه في النَّص نقلًا منها .

٦ – **مُتابعة النقول التي اقتبسها منه المؤلِّفون الذين جاءوا بعده** ، وتثبيت مواضعها وتوضيح أي اختلاف بينها وبين النَّص الذي يُعْنَى المُحَقِّق بتحقيقه ، وآية ذلك أن مثل هذه النقول تُعد في حقيقتها جزءًا من نسخٍ أخرى من النَّص ، وهي تزيده توثيقًا وقوة .

٧ـ **تلبية رغبات المؤلِّف** . فالمُحقِّق أحرى الناس بتلبية رغبة المؤلِّف الذي يُحقِّق كتابه

هذه هي أبرز الأُمور التي يتعيَّن على المُحَقِّق المدقق العناية بها عناية بالغة ، وأنَّ أي نَقْصٍ فيها أو إهمال لها يؤدِّي بلا ريب إلى نقص في « التحقيق العلمي » ، ويُخرجه عن مَسَاره الصحيح ، ويبتعد عنه كلّما قَصَّرْنَا في جانب منه حتى يصبح « **نَشْرًا** » لا « **تحقيقًا** » .

◉ **أما « التعليق »** فيشتمل على ما يأتي :

١ – **شرح الألفاظ الغريبة والمُصطلحات المستعملة في الكتاب** مع العناية بمعانيها في زمن تأليف النَّص ، ودلالاتها استنادًا إلى موضوعه ، إذ من المعلوم أن دلالات الألفاظ تختلفُ من عصر لآخر ، وتتباينُ بين علم وآخر أيضًا .

٢ – **التعريف بالمُبهم المَغْمور من أسماء الناس والبلدان والكتب ، ونحوها** ، بما يفيد توضيح النَّص وتسهيل إفادة القارئ منه ، وتيسير انتفاع الباحث وصرفه عن عناء المراجعة والبحث في أُمُور يكون المُحَقِّق من غير ريب أكثر دِراية بها ودُرْبَة عليها .

٣ - **تخريج الأحاديث النبوية الشريفة من مواردها المعتمدة** لتبيان درجتها من الصِّحة والسِّقَم حسب الأُصول والقواعد المُتَّبعة في علم مصطلح الحديث ؛ لئلا يغتر القارئ بالسقيم منها فيعمل به أو بما يُستفاد منه من غير علم .

٤ - **مُقارنة النَّص بالنصوص التي تناولت موضوع النَّص مما سبقه** ـ وحتى إنْ لم يستفد المؤلف من هذه النصوص التي تناغولت موضوعه أو يطَّلع عليها ـ أو من النصوص التي أُلِّفت بعده . فهذه عملية تُيَسِّر على الباحثين الكثيرَ من العناء، وتساعدهم في بحوثهم بمراجعة مواضع النصوص المُشَابِهة ممن تناول هذا الموضوع الذي يُعنون به .

٥ - **نقدُ النَّص ، وبيانُ الأوهام التي قد يقع فيها كاتبه** ، وبيانُ الصحيح الذي ينقض هذا الوهم ، ودَعْمُه بالأدلة التي تدمغه وتقوي ما ذهب إليه المُعَلِّق .

ومِنْ هذا الذي بَيَّنا وأوضحنا يظهر جليًّا أن هذا النوع من « **التعليق** » على النَّص لا علاقة له بضبطه وتحقيقه ، ومن ثَمَّ يمكن للمحقق أن يمهل أي أمر من أموره ، أو كلّها ، استنادًا إلى ما يراه مناسبًا للنص الذي يُعْنَى به .

◉ وإذا كُنّا قد استطعنا أن نميّز بين الاثنين ، فإننا نقترح على المَعْنِيين بتحقيق كتب التراث والتعليق عليها ونشرها **أن يستعملوا الألفاظ الدالة على عملهم** ، فيقال عندئذٍ: « **نَشَرَهُ** » فلان إذا اقتصر على نسخ المخطوط وطبعه ومقارنته بالأصل المنتسخ منه . ويقال : « **حَقَّقَهُ** » فلان إذا ما اقتصر في عمله ما ذكرناه من شروط التحقيق . ويقال : «**حَقَّقَه وعَلَّق عليه**» إذا ما أضاف إلى عمله التحقيقي الأمور التي ذكرناها في « **التعليق** » .

وفي جميع الأحوال يبقى « **التحقيق** » هو الغاية التي يتعيَّن على المُحَقِّق الوصولُ

إليها ، ويصرف جُمّاع همته إليها ، فإن « **التعليق** » مهما بلغت أهميته يظل في مرتبة أقل أهمية من التحقيق العملي المتقن الذي يقصد به تقييد النَّص وضبطه .

وبعد :

فإن التعليق على النَّص مسؤولية تاريخية وأدبية وعلمية في آنٍ واحد ، لذا يتوجَّب على المُحَقِّق أن يكون في غاية الالتزام عند التعليق ، يحسب لكل كلمة وجملة حسابها وقيمتها العلمية ، فلا يجعل من الحواشي مكانًا لإظهار معرفته في غير موضوع النَّص وتصحيحه وفائدته ، ويجتهد دائمًا أن تكون تعليقاته في جميع ما يُصَحِّحُ أو يُوضِّح أو يَسْتدرك أو ينقد جامعة نافعة مختصرة غاية الاختصار شرط أن تكون مجزية دالة في الوقت نفسه .

إنَّ التعليقات تكشف عن شخصية المُحَقِّق ومدى التزامه بالمنهج العلمي والتأدب مع زملائه العلماء والدارسين ، وهي بعد كل الذي ذكرنا تقدم انطباعًا عن مكانته العلمية .

تم الكتاب بحمد الله

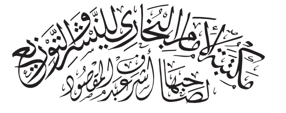
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية

١٠١٥٤ / ٢٠١٨م

ISBN

9 789774 811302

المحتويات



ضبط النص والتعليق عليه

هذا الكتاب

يأتي هذا الكتاب المُوجز ليُحَدِّد التعليق الذي يهدف إلى ضبط النَّص وتقييده وإخراجه أقرب ما يمكن إلى الصيغة التي أرادها مؤلِّفه يوم دَوَّنه، وهذا هو الذي نصطلح على تسميته بـ «التحقيق»، وبين التعليق على النَّص بما يفيد قارئه قدر المستطاع ويُقَرِّبه منه ويُجلي نصوصه بالشروح والتوضيحات والتعريفات وبيان الأوهام ونحوها، وهو ما نصطلح على إطلاق لفظ « التعليق عليه » .

وتأتي هذه الطبعة الجديدة وقد زيدت فيها بعض فرائد الفوائد التي تحصَّلت عندي بعد خبرة في هذا العلم امتدت على أكثر من خمسين عامًا، وتبقى هذه الرسالة خلاصة مُعْتَصرة لكل هذه الجهود، وهي سابقة المؤلَّفات في هذا العلم، تُيَسِّر لطالبه مَؤُونة مُراجعة المطوَّلات، وتُحَقِّق أملًا منشودًا وهدفًا مقصودًا في تكوين المُحَقِّق المُلْتزم بأُسُس هذا العِلْم، بما تُقَدِّمه من قواعدَ وفوائدَ وعوائدَ .

من مقدمة د. بشار عواد





مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع
مصر - الإسماعيلية - ٤٦ شارع الجمهورية .. الثلاثيني .. بعد السنترال
www.emambokhary.com
0020 643361186
info@emambokhary.com
FB/emambokhary.com
@emambokhary



9 789774 811302